الجلسة الثلاثون

- التاريخ : الثلاثاء 17 ربيع الثاني 1419 (11 غشت 1998)
- الرئاسة : السيد إدريس بسيط الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : ساعتان وعشر دقائق ابتداء من الساعة الثالثة وربع بعد الزوال.
- جدول الأعمال : الاسئلة الشفهية.

* السيد إدريس بسيط الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين،

السادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

نجتمع إخواني المستشارين في جلسة عمومية تخصص لحصة الأسئلة الشفهية التي يتضمن جدول أعمالها اليوم سؤالين آنيين يرتبطان على التوالي بقطاعي الشؤون الخارجية والبيئة. وهناك أسئلة أخرى مبرمجة سنعرض لها في حينها.

قبل ذلك أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة الجديد من المراسلات فليتفضل :

* السيد أحمد احصيني أمين الجلسة :

توصل مجلس المستشارين بقرار المجلس الدستوري رقم 228/98 بتاريخ 15 أغسطس 1998 المتعلق بفحص دستورية المواد المعدلة من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

الأسئلة الكتابية والشفوية التي توصل بها المجلس من 4 غشت 1998 إلى 11 منه : عدد الأسئلة الشفوية 17 عد الأسئلة الكتابية 8 عدد الأسئلة الشفهية التي تم سحبها سؤال واحد.

شكرا السيد الرئيس

* السيد رئيس الجلسة :

تفضل أسي

* السيد المستشار :

طرحت سؤالين لكل من وزير الشبيبة والرياضة ووزير التجهيز سؤال حول برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب نتساءل لماذا لم يدرج هذا السؤال والسؤال الأول للسيد وزير الشبيبة والرياضة.

* السيد رئيس الجلسة :

هل هذا سؤال آني؟... آني

السيد المستشار، اختيار الأسئلة الآنية هو اختيار جماعي في لجنة مكونة من أحد نواب الرئيس وممثلي جميع الفرق، اللجنة تجتمع أسبوعيا كل يوم خميس في الصباح طبقا للمعايير المنصوص عليها في النظام الداخلي، وقد شرع العمل في هذا النظام منذ بداية الولاية، فاللجنة اجتمعت وتقرر هل السؤال آني أم لا كل أسبوع.

شكرا السيد المستشار.

حضرات السيدات والسادة،

نستهل حصتنا بالأسئلة الآنية وأعطي الكلمة لأحد المستشارين المحترمين السيدين محمد بلحسن خير وعبد اللطيف أبدوح لطرح تساؤلهما المشترك، المتعلق بمعاناة المواطنين من الحصول على التأشيرة للدخول إلى بعض الدول الأجنبية، فليتفضل من يرغب في بسط هذا السؤال.

* السيد المستشار :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

سؤالي يتعلق بمعاناة المواطنين المغاربة من الحصول على التأشيرة، والذي يريد أن يحصل على التأشيرة يجب أن ينتظر في الطابور لمدة 2 أو 4 أيام. هذا بالنسبة لمن يريد أن ينتظر دوره بالطابور، أما هل سيحصل على التأشيرة أم لا، فلا يحصل عليها حتى الناس الذين لهم الحق في ذلك كالتجار ورجال الأعمال والناس الذين يودون متابعة دراستهم والناس ... وعدد من المواطنين المغاربة الذين يطلبون التأشيرة ولا يحصلون عليها ، هذا بالنسبة للدول التي لنا معها عدة اتفاقيات والشراكة.

لهذا الذي نطلبه وهو يجب أن تعطى عناية المواطنين المغاربة حتى لا تبقى تلك "الشوهة" أمام القنصليات، لأن إذا ذهبت إلى القنصلية فيجب أن تقف في الصف ليومين أو ثلاثة أيام أو تشتري المقعد في الصف وعندما تصل إلى القنصلية يرفضون لك التأشيرة أو يجب أن تعطي الرشوة لتصل إلى القنصلية . والعديد من السماسرة يقفون أمام القنصليات يسمسرون عباد الله.

لهذا فإننا نتوفر على قنصليات مغربية بالخارج لا تقوم بهذه "الشوهة"، لهذا هذه القنصليات إلى هذا المغرب.. المغاربة لهم الحق في الحصول على التأشيرة، فجميع الدول التي معها اتفاقيات فالتأشيرة من حق كل مواطن، وكل مواطن عنده الحق يجب أن يحصل عليها ويجب أن تكون السهولة حتى مثلا في الصف لأسبوع أو أسبوعين التي ينتظر فيها الإنسان في الصف ليصله دوره ليقدم ملفه. أما قضية الملف، فهذا هو المشكل الكبير.

عدة وثائق يجمعهم الإنسان ويأتي بهم إلى القنصلية وحينذاك يرفضون له.

لهذا الذي نطلبه هو يجب أن يعطى أمر من الحكومة المحترمة لتقع معاملة خاصة بالقنصليات، حتى يحصل الناس على تأشيراتهم حتى إذا أن يسافر الشخص لمعاملة تجارية والذي يريد أن يقرأ يجب أن نسلم له التأشيرة لأن المواطنين كلهم سواسية.

يصل الإنسان ويرفض له الملف ولا تسلم له التأشيرة لأنه مغربي. لهذا الذي نطلبه من الحكومة الموقرة هو توجد حل لهذه التأشيرة وتوضع حد لهذيك الشوهة أمام القنصليات وشكراً.

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير المحترم فليتفضل،

* <u>السيد عبد السلام زنيند الوزير المنتدب لدى وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلف بالشؤون المغاربية والعالم العربي والإسلامي</u> :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس

السادة النواب المحترمين

قبل كل شيء أتوجه بالشكر للمستشارين المحترمين اللذان تقدما.....

في حين أنه يعتبر عند مجلسكم الموقر السؤال الآني بالنسبة لليوم فأريد أن أخبر السادة المستشارين أنه بالنسبة لوزارة الخارجية سؤال آني في كل صباح وفي كل مساء، لأننا نحن كذلك نشاهد الطوابير الطويلة أمام السفارات والقنصليات الأجنبية بخصوص الحصول على سمة الدخول للبلدان التي تمثلها تلك البعثات الديبلوماسية والقنصلية. وهذا يحز من الطبيعي في نفسنا وكلما أتيحت فرص اللقاء مع رؤساء البعثات القنصلية والديبلوماسية هنا في وزارة الخارجية وفي الحفلات والندوات، فإن المسؤولين على وزارة الخارجية يحاولون إقناع ممثلي الدول الأوروبية بالعمل على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتسهيل - على الأقل - دراسة الملفات الخاصة بطلب الفيزا للدخول لبلدانهم.

فمن الطبيعي نحثهم على تقليص الوقت للدراسة والتقليل من الوثائق المطلوبة وكذلك نحاول إقناعهم بأننا الآن في عالم، في وقت العولمة الاقتصادية وفي الوقت الذي يتطلب من الإنسان أن ينتقل لتلقي العلاج والتطبيب أو للتعرف على الحضارات الأجنبية وخاصة منها حضارة البلاد التي تربطنا بها علاقات ود وصداقة وعلاقات تاريخية فدوما نلح على هذه البعثات الديبلوماسية والقنصلية العمل على أن تيسر الفضاءات الضرورية وتعزيز بعثاتها بموظفين لكي تكون دراسة هذه الملفات في جو يحافظ على كرامة المواطن المغربي.

من المعلوم أن قضية "الفيزا" هي تدخل في نطاق السيادة، ونحن نعرف هذا، لأننا نحن كذلك نفرض على عدد من الدول أو على رعايا عدد من الدول طلب "الفيزا" للدخول إلى بلدنا وإنني أسجل بارتياح ما جاء في تدخل المستشار المحترم من أن القنصليات المغربية والسفارات المغربية في الخارج تعمل بدقة واستعجال لتلبية طلبات من يريد أن يتوجه إلى بلدنا العزيز.

فأريد مرة أخرى أن أطمئن السادة النواب، وأن أقول لهم إننا لا نترك فرصة تمر دون أن نحسس الممثلين بالقنصليات والديبلوماسيات وكذلك سفاراتنا بالخارج تحسس الحكومات التي هي معتمدة لديها لكي يوجد حل سريع لهذه المشاكل فنحن نشاطر اهتماماتكم واهتمامات كل الإخوة الذين يتقدمون بطلبات سمة الدخول لبعض الدول الأوروبية ونقول أن حتى للأسف ربما من يموت عندما يريد أن يهاجر بكيفية سرية فهذه أحد الأسباب، هو هذا المشكل الذي فيه تأخير في إعطاء الفيزات.

ومن الطبيعي أنتم تعلمون أن البعثات الديبلوماسية والقنصلية تتتبع عن كثب أشغالكم ولا شك أنها ستأخذ بعين الاعتبار حديث هذا الصباح. وشكراً السيد الرئيس.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكراً السيد الوزير

السؤال الآني الموالي يرتبط بقطاع البيئة ... تفضل.

* <u>السيد المستشار</u> :

شكراً السيد الوزير،

هذا الشي الذي قلته كله جيد وكله في المستوى ولكن السيد الوزير الذي نطلبه هو يجب على هذه الاتصالات التي قلتم أنه يجب أن تكون على صعيد القنصليات، يجب أن تكون على صعيد الدول وبالخصوص الدول الأوربية، مثلا إسبانيا، ألمانيا، بلجيكا، إيطاليا وعدة دول التي وصلت إلى عدة مشاكل، والتي نجد مثلا أمامها الصف به 2000 أو 300من الناس، هناك مكتب فليضعوا هناك مكاتب ويسرعوا بدراسة ملفات الناس، لماذا يضيعوا اليوم في الصف وغدا في الصف والليل بالصف والنهار بالصف.

لهذا الذي يجب أن يكون هو أن تقام عدة مكاتب ويصفيوا مشاكل كل يوم بيوم، حتى، لأن هذا المواطن أليست له شخصية حتى يبقى ويبيت ويظل ويبيت ويظل ... إنه الآن في عهد حقوق الإنسان وفي عهد الحريات بجميع الدول، فنحن في دولة ذات قانون وذات حريات وذات حقوق الإنسان.

لهذا ما نطلبه هو يجب إعطاء عناية خاصة وبالخصوص للقنصليات الأوربية التي هي فيها هذه المشاكل، وشكراً والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار،

السيد الوزير،

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلف بالشؤون المغاربية والعالم العربي والإسلامي:

فقط أريد أن أطمئن صاحب السؤال وصاحب التدخل على أن المحاولات التي نقوم بها هي مع الدول التي ذكر وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير

نقطة نظام للمستشار المحترم من بعد نقطة نظام للسيد القباج

* السيد المستشار :

شكرا السيد الرئيس،

لقد وضعنا سؤالاً آنيا حول مشكل الضمان الاجتماعي والمشاكل التي تترتب عنه في قطاع الصناعة التقليدية، وكما تعلمون أنه مشكل التضامن الاجتماعي بالنسبة للصناع فقد وصل إلى الإكراه البدني، ولا أعرف لماذا لم تعطَه صيغة الآنية ويتبين أنه مجموعة من الفرق التي وضعت نفس السؤال ولم تؤخذ بعين الاعتبار، فنضع هذا التساؤل حول هذا السؤال الآني، وشكراً للسيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

تفضلوا أسيدي ...

* المستشار السيد عبد الإلاه القباج :

فعلاً تقدم سبعة من المستشارين المحترمين من التجمع الوطني للأحرار بسؤال آني طبقا للفصل 301 من القانون الداخلي، يعني الاستعجالية والظرفية والموضوع الوطني. هذه الإشكالية هي إشكالية تمديد تطبيق نظام الضمان الاجتماعي على قطاع الصناعة التقليدية في هذا الظرف الذي يعيش فيه القطاع أزمة خانقة واللي في عدد من المعامل طردوا وأقفلوا محلاتهم من جراء الإكراه البدني الذي يطبق عليهم من طرف صندوق الضمان الاجتماعي والمفتشين بطريقة تعسفية. هذا سؤال في الوقت الذي بدأت فيه بعض الاعتصامات في بعض غرف الصناعة التقليدية بالمغرب.

وهذا القطاع الذي يشغل بوفرة وبأقل كلفة كان بودنا أن نعطيه العناية الكافية في هذا السؤال الآني ليجيبنا السيد وزير الشؤون الاجتماعية لأننا طلبنا فقط أن نجتمع معه لتوقيف هذه المسطرة ريثما تكون دراسة، يعني ميدانية وحتى نعرف خاصية القطاع ونرى البديل الذي قدمناه ألا وهو الضمان الحرفي الذي يتميز بجميع الشروط التي تتعلق بالتغطية الاجتماعية والصحية التي نحن معها فيما يخص قطاع الصناعة التقليدية.

سؤالي السيد الرئيس، هو أنني ألتمس من الرئاسة بأن تطلب من المكتب أن تأخذ بعين الاعتبار هذا السؤال أنه سؤال آني محض وأنه يدخل في إطار الفصل 301، وأنه عنده علاقة وطنية اجتماعية واقتصادية وظرفية وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيدان المستشاران المحترمان،

الرئاسة تسجل التدخل وتبلغه إلى المكتب للبث فيه.

وشكراً.

السؤال الآني الموالي يرتبط بقطاع البيئة تقدم به المستشار المحترم السيد لحسن بيجديگن، يتعلق السؤال بعزم مكتب الأبحاث والدراسات للقيام بدراسة حول تلوث بعض الشواطىء المغربية، فليتفضل السيد المستشار.

* المستشار المحترم السيد لحسن بيجديگن :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين

نثمن اهتمام وزارتكم بالمجال البيئي وفرض مراقبة وعناية ضد تلوث بيئتنا وحرصكم الشديد علي التتبع والمراقبة المستمرة والدراسة في هذا المجال وفي هذا الإطار علمنا أن مكتب الأبحاث والدراسات التابع لوزارة التجهيز سيقوم بتحاليل للشواطىء المغربية للتأكد من صحة وسلامة البيئة في بعض شواطئنا المغربية في أوج هذا الموسم الصيفي.

ونعتقد أن القيام في هذا الوقت بالذات بمثل هذه الإجراءات تمس بسمعة السياحة ببلادنا سواء منها الداخلية أو الخارجية الشيء الذي سيؤدي لا محالة إلى تقليص عدد السياح وهروب العديد منهم وبالتالي سيؤدي إلى الانكماش في السياحة المغربية التي تعاني من شدة المنافسة من طرف بعض جيراننا، الشيء الذي سيترتب عليه رجوعاً في العائدات المغربية والتأثير على الاستثمار والرواج الاقتصادي والسياحي.

ومن الأكيد أن هذا الأمر سيؤدي كذلك إلى مفاجأة في التقديرات المرتقبة في ماليتنا. فهل لا ترون أن إعداد هذه الدراسات أو هذه المراقبة في هذا الوقت بالذات سيخلق نوعا من الإشاعات التي تضر بسياحتنا والرواج الاقتصادي وبالتالي فهي خسارة مادية ومعنوية للتجار والسياح على الخصوص، فهل لوزارتكم ما تطمئن على حال شواطئنا المغربية، وبالتالي يعمل على إنقاذ مستقبل السياحة في البلاد. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار

الكلمة للسيد كاتب الدولة المحترم،

* السيد أحمد العراقي كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المكلف بالبيئة :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون

شكرا للسيد لحسن بيجديگن على الربط الذي قام به ما بين المحافظة على البيئة وما بين الحياة الاقتصادية والاجتماعية عبر المثال الذي أعطى والمتعلق بالسياحة، والذي أريد أن أقول وهو أن الدراسة التي تكلم عنها السيد الحاج لحسن هي دراسة أنجزت ونشرت حاليا.

لكن وجوابا على سؤالكم، الذي أريد قوله وهو إذا كان هناك ربط ما بين المحافظة على البيئة والتنمية بصفة عامة فهذا الربط لا يظهر مباشرة ما بين البيئة وسلوك الأشخاص، ولا أدل على ذلك على أن اليوم مثلا بجريدة لوموند في الصفحة الأولى، فرنسا من المدن أكثر تلوثا كذلك ومنذ شهرين أو شهر تكلمنا على هذا الأمر هنا تحت هذه القبة المحترمة، وقعت مسائل كثيرة في إسبانيا الذي هو بلد مجاور، وهذا لم يمنع المغاربة أن يذهبوا بكثرة إلى إسبانيا.

إذن إذا كان الربط ما بين البيئة والتنمية واضح فالربط ما بين البيئة وسلوك الأشخاص لا يظهر واضحا بهذه الدقة علما بأن حقيقة شواطئنا أو بيئتنا هي حقيقة من الأحسن أن نعرفها نحن، ونعرفها على أساس أننا نجد للوسائل الناجعة من أجل مقاومة أسباب التلوث، هذا لا يعني أنني أساند هذه الأرقام أو تلك الأرقام، ولكن الأكيد وهو أن مستقبلا على أننا يجب أن نتعاون جميعا حتى نحسن من الوضعية التي نحن بها الآن.

علماً بأن مسببات التلوث بالشواطىء هي كما تعرفون مسببات تأتي من الداخل، وتأتي من المسألة المعمارية أو المسألة الصناعية أو غيره، تأتي من البحر لأن هناك بعض البواخر التي تلقي بنفاياتها إلى آخره، وتأتي من من تلوث يكون غالبا تلوث محلي من الشاطىء نفسه.

إذن بصفة مجملةالذي أريد قوله وهو أن أحسن أننا نتعرف على الحقيقة لأنها حقيقة معروفة على أي حال، وأحسن أننا نوجدو أسباب التلوث ونقاومها على أساس، أننا نحسنوا من مستوى شواطئنا على سبيل محافظة على صحة المواطنين وتشجيعا لقطاع السياحة الداخلية ولا الخارجية، علما أن فيما يخص السياحة الخارجية أسباب قلة الوافدين على المغرب فيما يخص السياحة الأجنبية هي ترجع إلى أسباب كثيرة لا تعود فقط للسبب الذي يتعلق به سؤالك.

ومرة أخرى أشكرك على هذا السؤال لأنه سؤال يربط بين المحافظة على البيئة وما بين مسؤولية كل واحد منا وما بين مسائل اجتماعية واقتصادية وبصدد هذه النقطة نظن بأننا متفقين 100% شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير

تعقيب ...

* المستشار السيد لحسن بيجديگن :

شكرا السيد الوزير،

فعلا نشرت هذه الدراسة على لسان مدير مكتب الدراسات التابع لوزارة التجهيز وأشار إلى عدة نقط سوداء في شواطئنا دون أن أذكر أسماء هذه النقط، فما هي التدابير التي أخذت في هذا الشأن بعد أن عرفنا أن عندنا نقطا سوداء في شواطئنا وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار

الكلمة للسيد الوزير،

* السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المكلف بالبيئة :

هناك فعلا نقط سوداء ولكن لحسن الحظ أن بلادنا فيها كذلك نقطا بيضاء ونقطا بيضاء كثيرة وشواطئنا لحسن الحظ فيها 2554كلم، والأساسي هو أننا فيما يخص النقط السوداء يجب أن نقوم بالواجب من أجل تحسين وضعيتهم، ولكن الذي في نظرنا مهم جدا وهو المحافظة فيما يخص السياسة أو المنهجية العامة، هي المسألة مسألة تشريعية أولا وقبل كل شيء ومسألة تحسيسية وبهذا الصدد يمكنني أن أطمئن السيد المستشار المحترم وهو أن كتابة الدولة في البيئة، يعني من الأوراش الأساسية التي بدأت بها هي الأوراش المتعلقة بالمسألة التشريعية وبالمسألة التحسيسة وفي القريب العاجل إن شاء الله هذا الأمر سيتبلور ميدانيا.

وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً ، نمر الآن حضرات السيدات والسادة، إلى الأسئلة العادية ونعود إلى قطاع الخارجية بإعطاء الكلمة للمستشار المحترم السيد عقا الغازي لتقديم سؤاله المتعلق بوضعية المغاربة المقيمين بالخارج فليتفضل.

* المستشار السيد عقا الغازي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

السيد الرئيس، الكل يعرف الأهمية التي يعطيها مجلسنا الموقر للمغاربة المقيمين بالخارج نظراً لعدة مشاكل التي يتعرضون لها.

السيد الرئيس، جاء في رد الحكومة في مناقشة التصريح الحكومي أمام مجلسنا الموقر في الموضوع المتعلق بالمغاربة المقيمين بالخارج أنهم سيوسعون اختصاصات مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج مع العلم أن هذه المؤسسة تتوفر على إطار قانوني يجعل عملها محدودا جدا.

لذلك هناك تنظيمات وهناك جمعيات، وكانت وزارة لهذه الفئة العزيزة من المواطنين كانوا لها نواب برلمانيين اليوم لا نرى لا الحكومة ولا برلمانيين ليتكلفوا بمشاكل ثلاثة ملايين من المغاربة المقيمين بالخارج.

مؤسسة الحسن الثاني كما قلت تقوم بعمل خيري محدود لا بد أن يكون لهؤلاء المغاربة المقيمين بالخارج مكان تنفيذي، وكذلك أريد أن أشير إلى وضعية الجمعيات وما يسمى بالواديات الذين لهم قانونهم الداخلي ولهم قانونهم الأساسي والذي هذه 14 عام لم يقوموا بانتخاباتهم ومازال أولئك الناس المتطفلين على هذه الجمعية يتكلمون باسم هؤلاء المغاربة بالخارج.

وأنا سمعت في عدة سفارات من السفراء المحترمون حتى هم يوجدون في نفس وضعية الانتظار، وهذا الانتظار يجعل جاليتنا تشتت صفوفها نظرا لعدة عوامل ونظرا لحساد المغاربة الذين يجدون الطريق مفتوحا أمامهم في الخارج. وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار

الكلمة للسيد الوزير لمحترم،

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلف بالشؤون المغاربية والعالم العربي والإسلامي:

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

أريد أن أتوجه بالشكر الجزيل للمستشار عقا الغازي بوضعه هذا السؤال والكل هنا يعرف أن من كبار خبراء مشاكل جاليتنا في الخارج يوجد شخص اسمه عقا الغازي فهنيئا لنا وهذا مكسب لهذا المجلس الموقر. وأريد كذلك أن أجيب عن تساؤلاته أولا بالنسبة لما جاء في جواب أو تعقيب معالي الوزير الأول في نطاق مناقشة البيان الحكومي أو التصريح الحكومي.

ولا شك أن السيد الوزير الأول عبر عن نية وهي إيجاد إطار إما قانوني أو إداري لجعل مؤسسة الحسن الثاني تلعب دوراً مهماً أو أكثر أهمية من الدور الذي تقوم به حاليا وهو جد مهم، وكذلك لا شك أن السيد الوزير الأول كان يرمز إلى أن الحكومة تريد أن تزود هذه المؤسسة بما تحتاج إليه من إمكانيات مادية وبشرية للنهوض بعملها.

صحيح لقد وجد في الماضي داخل الحكومة شخص كان مقلداً بالسهر على قضايا جاليتنا بالخارج، لكن الأخ عقا الغازي يعرف أن في كثير من هذه الأحيان التي وجد فيها هذا الشخص كان له ارتباط وثيق بوزارة الخارجية، إما كان نائب كاتب الدولة تابع لوزارة الخارجية أو وزير وعلى رأسه شخص منبثق من وزارة الخارجية. فمن الطبيعي والكل يعلم أن في الخارج من هو منوط بالدفاع عن مصالح الرعايا المغاربة هي وزارة الخارجية عن طريق سفاراتها ووزاراتها فحتى إذا وجد جهاز، قد نقول مستقلا عن وزارة الخارجية داخل الحكومة، فمن الطبيعي، هذا الجهاز لا بد أن يلجأ إلى القنصليات والسفارات لمساعدته على حل المشاكل.

فختام هذه الملاحظة هو أن منذ أن أسندت من جديد إلى وزارة الخارجية مسؤولية السهر على رعايا صاحب الجلالة في الخارج وهو فبراير 1995، ووزارة الخارجية تبذل كل المجهودات التي يمكن بذلها لتأطير إخواننا المغاربة المتواجدين بالخارج ولمساعدتهم على حل مشاكلهم ويتجلى هذا في عدة مناسبات، لا شك أن الأخ عقا الغازي يعرفها أحسن مني.

يبقى موضوع الجمعيات التي تطرق إليها المستشار المحترم على اختلاف أشكالها، فأنا سجلت الملاحظة وإن شاء الله سأطلب من مصالح وزارة الخارجية، ومن السفارات والقنصليات أن يزودنا باقتراحات لنجعل من هذه الجمعيات أداة فعالة لتأطير إخواننا المغاربة ولمساعدتهم على حل مشاكلهم. وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

هل هناك تعقيب؟ تفضل.

* المستشار عقا الغازي :

شكرا السيد الرئيس،

بدوري أريد أن أشكر السيد الوزير المحترم، وأشكره لأن ما جاء به ما هو إلا شيء طبيعي وموجود وأشكره على صراحته كذلك لأنه عنده تجربة في هذا الميدان كذلك.

السيد الوزير،

فعلاً الوداديات فيهم بعض الأشخاص الذين يعملون بكل إخلاص وبكل وطنية ولكن 90% لا بد لتغيير ولجمع شمل المغاربة، لأن الوداديات إذا تذكرتم السيد الوزير في سنة 1980 صاحب الجلالة نصره الله في زيارة رسمية إلى باريس قال لهذه الوداديات بأنهم خيبوا ظنه ولم يمشوا في الطريق التي كان متفقا أن يعملوا فيها، انهم يقومون بواجبهم مع الحكومات المتواجدة خارج أرض الوطن، أي أين يسكن عمالنا، أي الحكومات الأوربية والعمالات التي يقطنون بها والقيادات التي يسكنون بها لحل مشاكل المغاربة، فهم يقومون بعملهم مع القناصلة. يأتون أمام القنصليات وهناك القناصلة الذين يعرفون اللغة العربية ويعرفون الأمازيغية ويعرفون ... لأننا لا نحتاج هنا للمترجمين ما بين مواطنينا أمام موظفي دولتنا.

فهذا العمل لا بد من إعادة النظر فيه لأن هذه الوداديات، لأن هذه الجمعيات لا يوجد من يعرف ما هو عملهم ومن ورائهم نحن نريد من هذه الوداديات أن تعطي الحقوق لجميع المغاربة للمشاركة في انتخاب مكاتبهم وإعادة النظر في مكاتبهم وأن يكون انتخابا حرا، لا فيما يخص المكاتب المحلية ولا فيما يخص الفيدرالية حتى لا نعيد تكرار الخطأ الذي كان قد عمل وبالخصوص هنا في مؤتمر هيلتون. وشكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار

الكلمة للسيد الوزير

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلف بالشؤون المغاربية والعالم العربي والإسلامي:

مرة أخرى أريد أن أطمئن السيد المستشار المحترم على أننا سنهتم بموضوع هذه الوداديات وأسجل هنا كذلك بارتياح أن مجلسكم برمته يهتم ويدافع عن قضايا جاليتنا بالخارج ولو أن لا يمثلها أي شخص يسكن بالخارج في هذا المجلس وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير،

من نفس المستشار المحترم ورد سؤال يتعلق بتعليم اللغة العربية لأبناء الجالية المغربية بالخارج فليتفضل بتقديم هذا السؤال تفضل.

* المستشار السيد عقا الغازي :

هل السيد الوزير سيجيبني عن هذا السؤال؟...

* السيد رئيس الجلسة :

نعم

* المستشار عقا الغازي :

قبل أن أطرح سؤالي فيما يخص تعليم اللغة العربية لأبناء جاليتنا في الخارج أريد أن أضيف للسيد الوزير أن أعضاء هذه الوداديات المتطفلين هم أعضاء في مجالس الإدارة لمؤسسة الحسن الثاني ولا يمثلون شيئا، وكذلك أعضاء فيما يسمى بنك العمل ولا عمل ولا بنك، ولكن هم أعضاء. هذا أريد فقط أن يضيف السيد الوزير هذه النقطة.

في الحقيقة السيد الوزير أن مشكل المغاربة المقيمين بالخارج هو الاهتمام بأبنائهم لتعليم اللغة الأصلية، اللغة العربية والدين الإسلامي، هناك بعثة رجال التعليم يعملون بكل إخلاص ولكن تنقصهم عدة مسائل التي يجب أن تهتم بهم حكومتنا - وتهتم بأولئك الناس ليعطوا لهؤلاء الأبناء.

لأنه نكذب على أنفسنا أننا نسمعوا في التلفزة وفي الإذاعة أن هناك أبناء المغاربة حاصلين على الشهادات في الابتدائي أو في الثانوي، هذا غير صحيح ولا يوجد أحد من أبنائنا الذي يتكلم اللغة العربية بمعنى الكلمة، يتكلم من الممكن باللغة الدارجة مع والديه ولكن هذا غير كافي، ثم هناك ما يسمى بالتفتيشية، فمفتشنا بالخصوص في باريس لا يتحرك من مكتبه في السفارة، ولكن لا أعرف هل له الإمكانيات ليتحرك أم لا، وهذا شيء آخر، ولكن الملاحظ أن هؤلاء المعلمين لم يتوصلوا يوما بهذا المفتش، ليرى هؤلاء الأبناء هل يقرأون العربية فعلا وهل هناك برنامج مطبق وهل يأتي هذا المعلم في وقته أم لا إلى غير ذلك. وحالة المعلم بنفسه، ماذا يعاني من مشاكل في نفس المدينة التي يوجد فيها، هذا السيد الوزير هو تساؤلي في هذا الموضوع. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير،

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلف بالشؤون المغاربية والعالم العربي والإسلامي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

لا شك أن الموضوع جد مهم وذلك لأنه له صلة بهوية كل مغربي وبحضارته وبمستقبله أو مستقبل ارتباطه بهذا البلد. فاللغة هي أحد المعطيات الأساسية لكل هوية. ونحن نعلم أن في كل المجتمعات المتطورة الآن تعطي أهمية قصوى للهجات وللغات الأقليات، فالأحرى عندما يتعلق الأمر بشعب كالشعب المغربي، فاللغة العربية بالنسبة له هي أساس هويته ونظراً لأن الكتاب العزيز "القرآن" هو باللغة العربية فكلنا نلمس أهمية تلقين اللغة العربية لأبنائنا أينما وجدوا في الداخل أو في الخارج.

ومن الطبيعي أن كل ما يتعلق بالتعليم هو جد متشعب، نحن هنا في المغرب يوميا نلمس تشعب هذا المشكل على كل المستويات فمن الطبيعي عندما يتعلق الأمر بأبنائنا في الخارج، فالتشعب هذا يكتسي بعداً أكبر، وبالرغم من ذلك فإن الحكومات المتعاقبة حاولت أن تواجه هذا المشكل وأن تعالجه قدر المستطاع. وفي الوضع الراهن، حاليا، نسجل 100 ألف طفل الذين يتتبعون هذه الدروس التي تعطى باللغة العربية من طرف ما يقرب من 500 شخص معلم ومربي.

أنا لا أريد أن أقول للأخ عقا الغازي أن هؤلاء المعلمين والمفتشين لا يقومون بواجبهم فلقد استمعوا وسيستمعوا إذا ما كانوا استمعوا اليوم في هذا الصباح عبر شاشة التلفزيون والإذاعة إلى كلام السيد المستشار المحترم، إذا ما كانوا سمعوا هذا سيبلغ لهم، وأهيب بضميرهم المسلم وبضميرهم المغربي ليقوموا بواجبهم أحسن قيام لأن كل ما قلنا سابقا بخصوص هوية أبنائنا بالخارج هو في عنقهم، هم المسؤولون عليه، والحكومة مستقبلا ستحاول أن تدرس من جديد مع كل الفعاليات التي تهتم بهذا القطاع، مؤسسة الحسن الثاني ووزارة التعليم، السفارات والقنصليات، هذا المشكل وتحاول أن تجد له حلا من الوجهة التربوية، لأنه كيفية تلقين اللغة العربية في الداخل وفي الخارج هو أكبر مشكل بالنسبة للتعليم عندنا، فإذا استطعنا أن نطور كيفية التلقين فآنذاك من الطبيعي إن شاء الله سنتغلب على هذا المشكل.

وأنا سجلت كذلك بارتياح الآن أن معظم أبنائنا في الخارج، ربما من الجيل الأول والثاني والثالث يتكلمون العربية الدارجة، وهذا جد مهم. وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير،

تعقيب للسيد المستشار المحترم،

* المستشار السيد عقا الغازي :

شكرا السيد الرئيس،

شكراً معالي الوزير، أنا لا أريد أن أقول للسيد الوزير بأن المعلمين لا يقومون بواجبهم، بل أقول ربما لهم مشاكل تحرمهم من أن يقوموا بواجبهم، ربما في بعض الأماكن كاين 40أو 50 تلميذ لمعلم واحد، ربما في بعض الأماكن هناك 3 أو 4 أو 7 تلاميذ لمعلم وهناك أوقات فراغ القاعة التي سيدرس بها، ثم هناك الأوقات أو الأيام التي يرتاح فيها أبناء الفرنسيين أو أبناء البلد الذي يقيمون فيه وأبناء جاليتنا يفهمون الدراسة، وهذا شيء آخر يلعب في ضميرهم، لا بد من التفكير في العمق بمشكل تعليم اللغة العربية في البلدان الأوربية، لا بد من هذا.

وثانيا، السيد الوزير، ربما أنتم إن شاء الله ستقومون بهذا الواجب وهذا هو المعروف عليكم وبوطنيتكم، أما القناصلة فهم لا يدخلون كتابة في هذه المواضيع وفي هذه المشاكل، وأن السفراء كذلك. ولكن لا جواب على المشاكل التي تتردد على وزارتنا الخارجية، نتمنى إن شاء الله أن تبدأ في حلول هذه المشاكل.

هناك هؤلاء المعلمين الذين نتكلم عنهم وبعض الموظفين الذين تؤدى أجورهم من مؤسسة الحسن الثاني. يكون في علمكم السيد الوزير أن هؤلاء الأشخاص يتخبطون في المشاكل ولا تصلهم أجورهم في وقتها وأنتم تعرفون في الخارج كيف سيعمل هذا الإنسان الذي لا يتوصل بحوالته في وقتها، هذا ليس نحن في البلاد، وليس هناك أي مشكل حيث توجد العائلة وهناك نوع من التضامن.

في الخارج كيف سيعمل هذا الإنسان ليقوم بواجبه أو ليطعم أبناءه أو ليؤدي واجب الكراء وأنتم تعرفون قانون هذه البلدان. وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم

الكلمة للسيد الوزير

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلف بالشؤون المغاربية والعالم العربي والإسلامي:

شكرا السيد الرئيس،

لقد سجلت كل ملاحظات المستشار المحترم ولا شك أن الحكومة ستعمل بالكيفية التي تجعل إخواننا في الخارج يشعرون أن الحكومة الحالية هي حكومة التغيير والإصلاح، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير،

نمر الآن إلى قطاع البيئة وأعطي الكلمة لأحد المستشارين المحترمين، السادة : عبد الإلاه الصوادقة والسيد عبد العزيز قريعة وعبد اللطيف الاسطمبولي لطرح سؤالهم المشترك حول رمي النفايات بالغابات، فليتفضل من يرغب في بسط هذا السؤال.

* المستشار السيد عبد الإلاه الصوادقة :

شكراً السيد الرئيس

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين.

لقد أصبحت ظاهرة رمي الأزبال بالغابات تهدد بشكل كبير بيئتنا حيث وجدت فيها أغلبية الجماعات المحلية والحضرية بمختلف أقاليم المملكة والتي تحيطها غابات المكان السهل والغير مكلف لإخفاء عجزها في تدبير النفايات ضاربة بعرض الحائط أهمية المحافظة على البيئة وعلى جمالية غاباتنا.

وأذكر على سبيل المثال الغابة المحيطة بمدينة العرائش حيث أصبحت محطة لرمي الأزبال ومحطة للأمراض الجلدية، بحيث أن كل الأطفال ببعض الدوائر يلعبون في هذه الأزبال، وعلى سبيل المثال أنكم تعبرون الطريق السيار وتستنشقون الهواء ليس بالمكيف بل الهواء المليء بالروائح الكريهة.

ونظراً لانتشاره وتوسع هذه الظاهرة نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات العملية التي ستتخذونها للحد من مثل هذه الممارسات التي نعتبرها ممارسات لا مسؤولة؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار

الكلمة للسيد الوزير

* السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المكلف بالبيئة :

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون

السادة الوزراء،

أظن أنه إذا أجبتك وقلت لك بأن قضية النفايات هي القضية التي في ميثاق 72 من مسؤولية الجماعات المحلية فلن أقنع بهذا الجواب.

لذلك، لن أقول كذلك بأن الدراسات الميدانية الموجودة والتي قامت بها كتابة الدولة في البيئة إلى حد الآن كلها تؤكد على الكلام الذي قاله الأستاذ عبد الإله الصوادقة، الذي أن أقول جوابا من الناحية العملية وهو أن مسألة النفايات وأستاذ في الطب من مستوى السيد عبد الإلاه الصوادقة يعرف هذا جيدا، مشكل النفايات وهو مشكل التكلفة، وهو مشكل التقنيات الأكثر ملاءمة، الأقل تكلفة والأكثر مردودية علما بأن مشكل النفايات هو مشكل النفايات الصلبة والسائلة والجافة وخصوصا النفايات الخطيرة.

إذن ما نقوم به حاليا على مستوى كتابة الدولة في البيئة وهو بلورة مشروع من أجل تدبير شؤون النفايات بصفة عامة، مشروع شمولي يهم النفايات بصفة عامة على أساس أننا لن نعوض فيما يخص تدبير النفايات ناس آخرين الذين هم المسؤولون على النفايات، على أساس أننا فقط سنقترح انطلاقا من الوضعية التنسيقية لكتابة الدولة، سنقترح مشروعا متكاملا حتى يكون كل متدخل في مسألة النفايات يعطي - يد الله - من أجل حل المشكل ككل.

إذن هذا هو المسار إلى بغينا نقولوا الذي نسير فيه. وفيما يخص مسألة الغابات كما قلتم وخصوصا الغابة التي تحيط بمدينة العرائش، حقيقة على أن في حدود معينة يمكننا أن نقول أننا يمكن أن نصل إلى مسألة إجرامية، حيث أن الذي نعرفه هو أن 31 ألف هكتار سنويا تمشي من الغابة في المغرب وهذا شيء غير مقبول. والذي نعرفه أن الغابات المحيطة بالمدن هي قليلة جدا وبالإضافة إلى دورها من الناحية الصحيحة فهي كذلك مجال للترفيه للسكان، يعني دور الغابة هو دور أساسي ولكن هناك بعض السلوكات التي حقيقة لا بد أن يكون فيها على ما أظن شيئا ما من التوعية وربما شيء ما من الزجر، وهذه هي الاتجاهات الثلاث التي تسير عليها كتابة الدولة في البيئة حاليا من أجل إيجاد الحلول والمرور من مرحلة معاينة واقع خطير الذي نتفق كلنا على تشخيصه وعلى انعكاساته وتأثيره سواء تعلق الأمر بظروف عيش المواطنين، سواء تعلق الأمر بصحة المواطنين، سواء تعلق الأمر كذلك بالمسألة التنموية ككل. شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير

هل هناك تعقيب؟ تفضل.

* السيد المستشار :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً السيد الوزير على أجوبتكم التي هي تمثل هموم - كذلك - المواطنين على الصعيد الوطني.

السيد الوزير،

نحن غايتنا من هذا السؤال هو أن نشعركم بالمشاكل الاجتماعية والبيئية التي أصبحت منتشرة على صعيد جميع الجماعات المحلية وخاصة بعض البلديات.

فالسيد الوزير، نحن نرى أنه تقام بعض الدراسات على صعيد وطني في بعض الجهات واليوم أصبحت الجهات، على جهة، نريد أن تقوموا بنماذج يعني على صعيد، تساعدونا وتساعدوا الجماعات المحلية وخاصة عواصم الجهات التي أصبحت ... على الأقل لكي تقام بهم نماذج من المحطات لمعالجة النفايات، هذه المحطات التي هي .. هناك بعض المستثمرين أجانب يريدون أن يدخلوا ويستثمروا في هذا القطاع، فنريد منكم أن تعملوا معنا من جهة بالمساعدة ومن جهة بالبحث على المستثمرين لأنه في غالب الأحيان هناك موجود، وموجودة تجربة أقيمت يمكن في الدار البيضاء ونريد منكم أن تشتغلوا معنا لنجد الحلول المناسبة لهذا المشكل. خاصة السيد الوزير أنه في علمكم هذه النفايات خاصة تلك القمامات أو تخلق مشاكل وأصبحت خالقة لمشاكل على صعيد كل جماعة جماعة، فالمستثمرون الأجانب عندما يأتون للاستثمار في جميع القطاعات وخاصة عندما أعطي مثالا بمدينة بني ملال والعرائش، يأتون للاستثمار زيادة على أنهم لا يجدون الطرق - مثلا الطريق السيار والمطار ولا يجدون النقل على السكك الحديدية، فزيادة على ذلك يجدون بيئة لا تناسبهم في الحياة التي يعيشونها بلدانهم.

لذلك بغينا .. فهم يجدون هذا المشكل الذي هو كذلك مشكل اجتماعي وحيوي فيجب ولا بد ونحن مقبلون على القانون المقبل، فلا بد ولنا ثقة في الحكومة أن تعمل لتجد حلولا مناسبة لهذه الظاهرة. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار

الكلمة للسيد الوزير

* السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف باعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المكلف بالبيئة :

... وهو أن كما قلنا تشخيص الوضعية هو تشخيص نتفق عليه كلنا وكذلك آثاره على ظروف صحة وعيش المواطن. مسألة التكلفة فهي باهظة إذا لم تكن هناك سياسة شمولية التي تضع حداً لإنتاج النفايات تم تدبر شؤون النفايات كما هي نأتي ..

لذلك الذي أقترحه على السادة المستشارين بصفة عامة وهو إن شاء الله من بعدما أن نذهب للجهة، أننا نتعاون جميعا على أساس أن المسؤولية مشتركة وعلى أن المصلحة مشتركة وعلى أن الحلول التي نجد فإما سنجدها جميعا وإما لن توجد، واحد ٥ منهم. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير

تلوث نهر سبو هو موضوع سؤال المستشار المحترم السيد عبد المجيد معاشي فليتفضل بطرح سؤاله.

* المستشار السيد عبد المجيد المهاشي :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير المحترم، لقد أصبح وادي سبو من الأنهار الملوثة نتيجة ما يفرغ به من فضلات المعامل والوادي الحار، خاصة وأنه يخترق مناطق تعتبر من حيث كثافتها السكانية ونشاطها الاقتصادي من بين أهم المناطق. حيث يفرغ فيه وفي روافده الوادي الحار لعدد من المدن المغربية. إضافة إلى الفضلات الكيماوية لعدد من المعامل الواقعة في المنطقة وفي مقابل ذلك يخترق سهولا تعتبر من أهم المناطق الفلاحية والتي تعتمد على مياهه في السقي، إضافة إلى استهلاكها للشرب أحيانا.

لذا ومن منطق الأضرار التي تلحق بهذا النهر وكذا إسهامه في التوازنات الاقتصادية والبيئية ببلادنا أتقدم إليكم بالسؤال التالي : أولا، هل مصالحكم السيد الوزير تقوم بمراقبة مستمرة لتطور تلوث الأنهار المغربية؟ وما هي درجة تلوث وادي سبو حسب مقاييس ومعايير منظمة الصحة العالمية؟ وما هو تصنيفكم لهذا الواد فيما يخص درجة تلوثه بالنسبة لباقي الأنهار المغربية؟

ثانيا، ما هي الإجراءات التي تتخذها وزارتكم لحمايته والحفاظ على نقائه وصلاحية مياهه؟ وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار

الكلمة للسيد الوزير

* السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف باعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المكلف بالبيئة :

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

أولا، شكراً للسيد عبد المجيد معاشي على سؤاله المتعلق بوادي سبو، والوديان كما يعرف الجميع هو خير أعطاه لنا الله ولكن للأسف الشديد على أن سلوكنا ينعكس سلبا على هذه الوديان التي يمكن بدورها أن تنعكس سلبا على ظروف العيش وعلى صحة المواطنين.

حوض سبو كما يعرف السيد المستشار المحترم يكتسي أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ولكن وادي سبو كذلك هو مصب لعدة نفايات صناعية ونفايات منزلية خصوصا في ناحية فاس، وهو كذلك مصب لنفايات تأتي من عدة معامل للسكر في منطقة الغرب.

لذلك انبثقت على المجلس الوطني للبيئة لجنة وزارية التي اقترحت استراتيجية عمل شاملة فيما يخص تدبير شؤون التلوث بوادي سبو بصفة عامة، الذي يعرف الكل أنه من المنبع إلى مصبه يمر من مناطق متعددة والبرنامج الذي توصلت إليه اللجنة وهو تنفيذ أشغال إزالة التلوث ذات الأولوية حسب التقرير المتعلق بتشخيص حالة تلوث الحوض والعمل على الحد من التلوث الناتج عن معامل الدباغة والزيوت ومعامل السكر وبهذا الصدد يمكن لي أن أقول لكم، بأن هناك مشروع وهو مشروع الذكارات فيما يخص مدينة فاس، والذي هو مشروع إعادة استعمال الكروم من طرف الصناعات الجلدية بصفة عامة. والمسألة الثانية هي القيام بتصفية المياه المنزلية لمدينة فاس في إطار تعاوني مع فرنسا ومع البنك الدولي. وثالثا، تحديد المعايير والمقاييس الملائمة لعدد من الثوابت التي تشير إلى التلوث بالنسبة لكل جزء من حوض سبو. رابعا، تنسيق الشبكة الوطنية لمراقبة التلوث بتعاون مع المصالح المعنية.

إذن هناك برنامج، لكن أكيد على أن كيفما كانت البرامج وكيفما كان السلوك أكيد على أننا لن نصل إلى النتيجة المتوخاة إلى مرة أخرى مسببات التلوث لم نقاومها.

هناك كذلك من جهة أخرى المجهود الذي نقوم به حاليا فيما يخص محاربة التلوث الصناعي، وفيما يخص التشريع في شأن رمي النفايات لا في الوديان ولا في البحار. وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

هل هناك تعقيب؟ تفضل.

✱ المستشار السيد عبد المجيد المهاشي :

أذكركم فقط السيد الوزير بأنه في سؤالي طرحت عليكم بأنه تعطيونا وضع وادي سبو بالنسبة للأنهار الأخرى لتكون عندنا فكرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نحن نعرف أنه في مدينة فاس كان برنامج قد أتى بإعانة دولية منذ سنوات وكان بدأ وتوقف، نريد أن نعرف ما هو سبب توقيفه وما هي الحلول. وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار

تفضل السيد الوزير،

✱ السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المكلف بالبيئة :

شكرا السيد الرئيس،

فيما يخص التلوث بوادي سبو فمؤشراته مؤشرات سلبية بصفة واضحة دون أن نطيل فيما يخص المشروع الذي تكلم عنه السيد المستشار المحترم هو بلا شك مشروع نقل بعض أشخاص الصناعة التقليدية من محل إلى محل.

المشروع توقف لأن الثمن الذي طلب منهم بالنسبة للمتر المربع هو ثمن فرق طاقتهم، لذلك المشروع الجاري به العمل حاليا هو بكثير المشروع المتعلق بإعادة استعمال الكروم تجنبا لرمي الكروم في وادي سبو من جهة، ومن جهة أخرى هذه مسألة على أي حال بالنسبة للصناعيين مسألة من الممكن أن تكون مربحة، لأن إعادة استعمال الكروم هو يقلل من تكلفة إنتاجه. وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

السؤال الموالي يتعلق بتلوث المدن للمستشارين المحترمين السيدين مصطفى الحديوي ومحمد قدري فليتفضل من يرغب في بسط هذا السؤال.

✱ السيد المستشار :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

إذا كنا جميعا نؤمن بالمثل القائل "العقل السليم في الجسم السليم" فلا بد من التسليم أيضا بفرضية أخرى تعادلها ألا وهي "الوطن السليم في البيئة السليمة"، هذه البيئة التي أصبح من الواجب التعامل معها بأساليب أكثر تحضرا وبمناهج أكثر عقلانية بهدف التحكم في كل ما من شأنه الإضرار بصحة المواطن المغربي، خصوصا ونحن نعيش مرحلة يعتبر التحويل والتصنيع فيها من أبرز وأنجع دواعي الكسب والاغتناء والتطور، وهو ما يبعث في الإنسان المعاصر شعوراً بالاستهتار واللامبالاة إزاء انتهاكاته السافرة والمتنامية لحرمة المحيط البيئي. (البيئة).

ولعل المدن المغربية الكبرى وخاصة منها تلك التي تعرف حركة صناعية نشيطة تعد أسود النقط وأكثر موطن معرض للضرر والإصابة بآفات العصر هذه التي هي التلوث.

إن التلوث بكافة أنواعه، التلوث الصناعي سواء منه البخاري أو السائل والصلب والتلوث الناجم عن وسائل النقل المختلفة وما نتج عنها من تسربات الغازات السامة التي تؤثر سلبا عن صحة المواطنين ومعنويات السائقين وعلى البيئة والمحيط وغيرها، أصبح اليوم من التحديات الكبرى التي تستدعي التصدي لها تجنيد كل الطاقات والإمكانيات المتاحة وإلا فالنتيجة ستكون القضاء التدريجي والشامل ليس فقط على حياة البشر بل على جميع مظاهر الحياة التي تعج بها مركبتنا الأرضية.

بالإضافة إلى تلوث المياه عموما، البحر والأنهار، حيث تندثر كثير من الأحياء في طليعتها -الشابل- في كل من سبو وأم الربيع، المهدية وأزمور مثلا.

لذا نتوجه إليكم السيد الوزير بالسؤالين التاليين : ما هي التدابير القانونية والعملية التي أعددتموها أو تنوون إعدادها لحل هذه المشاكل؟ ما هي التصورات المنهجية التي ترون وضعها في موا جهة هذه الآفة البيئية؟ والسلام.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكرا،

كلمة للسيد الوزير المحترم،

✱ السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المكلف بالبيئة :

شكراً السيد الرئيس،

السيدة المستشارة، السادة المستشارون،

سؤال السيد المستشار سؤال شاسع جدا، لذلك سأكتفي بالجواب مباشرة على الأسئلة التي طرح. وهو أن فيما يخص الإجراءات المأخوذة حاليا والتي سنأخذها مستقبلا إن شاء الله.

هذه الإجراءات هي أولا، تقوية الترسانة التشريعية فيما يخص محاربة التلوث الهوائي فيما يخص محاربة التلوث الصناعي فيما يخص مشكل النفايات، فيما يخص التلوث الهوائي مشروع القانون سيغطي نوعين من مصادر الانبعاث الملوثة، هو النقل والصناعة وذلك بمنع انبعاث الملوثات التي تتجاوز المعايير المسموح بها قانونا.

أما فيما يتعلق بمشروع المرسوم فإنه يتضمن معيار جودة الهواء ، وكذا الحدود العامة المسموح بها لكل المقنوفات الغازية الملوثة للهواء.

فيما يخص التلوث الصناعي، قامت كتابة الدولة بالبيئة من أجل الحد من التلوث وما ينتج عنه من أضرار وذلك بدراسة بيئية لعدة مصانع خصوصاً ما بين البيضاء والمحمدية والكل يعرف بأن هذه هي المنطقة الصناعية الأكثر كثافة، وكان كذلك فيما يخص .. قانون الذي يهم المدن وخصوصا المدن الكبرى كالدار البيضاء وهو القانون المتعلق بالغازات التي تخرج من السيارات، هذا القانون يعرف حاليا تأخيراً نظرا لعدة تعقيدات من الناحية التقنية ولكن سنعمل من أجل تلاءم هذه القوانين كلها مع الوضعية الراهنة على أساس أن إن شاء الله في الأشهر المقبلة ولربما على أن هذا القانون بالخصوص سيمكن تطبيقه.

ولكن مسألة تلوث المدن بصفة عامة هي كما جاء في سؤال السيد المستشار، هي مسألة شاسعة وشاسعة جدا، هناك البرنامج الذي نادى به صاحب الجلالة في السنة الفارطة الخاص بالمدن النظيفة، والذي يشكل بالنسبة لكتابة الدولة في البيئة وبالنسبة للحكومة ككل، يعني حافز وإطار مهم جداً والذي انطلاقا منه أظن كذلك إذا تعاوننا جميعا سيمكننا ليس فقط طرح مشكل تلوث المدن ولكن كذلك العمل على إيجاد الحلول الناجعة لذلك، وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير،

هناك تعقيب؟ تفضل.

✱ السيد المستشار :

شكراً السيد الرئيس

شكراً السيد الوزير،

في الحقيقة، جوابكم شامل ولكن عندما طرحنا هذا السؤال كنا نعرفه بأن هناك قوانين ولكن حتى واحد ما كيعمل بهم، وأعطي مثال أن في جهتنا، التي نعيش بها، جهة مكناس حيث الهواء ملوث بظاهرتين ألا وهي ظاهرة التراب الموجود في هواء السماء بحيث أنه عند سقوط المطر فيكون مصحوبا بالوحل وكذلك ظاهرة الزيوت، معامل الزيوت التي تنفث دخانا يضر لدرجة أن لا أحد أصبحت له القدرة لنشر غسيله بالخارج.

لهذا نطلب من السيد الوزير، أن نأخذ التدابير اللازمة للحد من هذه الظاهرة، لأنه حقيقة لا الأطفال ولا .. الذي يريد أن يقوم بشيء ما يجب أن يخرج بعيدا من المدينة للرياضة أو الجري. وشكراً السيد الوزير.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار،

كلمة السيد الوزير،

* السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المكلف بالبيئة :

شكراً السيد الرئيس،

فيما يخص الترسانة التشريعية، فعلا أن هناك نصوص ولكن لا بد من بذل مجهود من أجل أولا، تقوية تلك النصوص لتشمل العديد من الميادين والمهم والأكثر أهمية وهو العمل من أجل ملاءمة النصوص مع جميع المناطق وجميع الجهات، مع الإمكانيات والحاجيات المتوفرة في بلادنا، هذه الملاءمة التي نادى بها بصفة عامة صاحب الجلالة هذا من جهة.

أما فيما يخص المشكل الخاص بمدينة مكناس، فأظن أن السيد المستشار يعرف بأن إلى كان مشكل الزيوت هو مشكل واضح فهناك مشكل الغبار التي تكلم عنها والتي تتعلق خاصة بمعامل الإسمنت المتواجدة بالناحية، لذلك الذي أريد أن أقول له وهو أن نحن اليوم في مناقشة لكي لا أقول مفاوضة مع الشركات التي تكلم عنها بصفة ضمنية السيد المستشار المحترم وعلى أنه سنصل إلى نتيجة، الناس الذين ستعمل لهم هم بطبيعة الحال الهيئات المنتخبة. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير،

ننتقل الآن إلى قطاع الإسكان وأعطي الكلمة للمستشار السيد الحسين أشنكلي لطرح تساؤله حول مدينة الانبعاث بأكادير، فليتفضل.

* المستشار السيد الحسين أشنكلي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدة والسادة المستشارين،

سؤال شفوي حول مدينة الانبعاث أكادير الموجه إلى السيد وزير السكنى والتعمير والبيئة - السيد الوزير المحترم.

المشكل المطروح اليوم يتعلق بالجانب المداري لمدينة أكادير، مدينة الانبعاث، مدينة المغاربة الذين شاركوا في إعادة بنائها، أكادير التي قال فيها محمد الخامس رحمه الله سنة 1960 : "*فإن حكمت الأقدار بخراب أكادير فإن بناءها موكول إلى إرادتنا وإلى إيماننا*".

أكادير قبلة السياحة المغربية وفقا لخطاب جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله بتاريخ 25 فبراير 1965، أكادير التي أكد فيها جلالة الملك بتاريخ 21 مارس 1985 على الاهتمام بالطابع المعماري لمدينة أكادير.

السيد الوزير المحترم،

أكادير اليوم تعرف حالة من العشوائية في البناء وفي التعمير رغم المجهودات التي قامت بها المصالح المختصة.

السيد الوزير المحترم، ما هي التدابير التي تنوي الحكومة الإنقاذ بها مدينة الانبعاث من هذه الوضعية؟

وبهذه المناسبة نشكر السيد الوزير المحترم على الزيارة إلى مدينة أكادير وبدون شك أن له معلومات كافية على هذه المدينة العزيزة على المغاربة كلهم. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير

* السيد محمد البازغي الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

أشكر السيد أشنكلي على سؤاله لأنه يعطيني الفرصة للكلام عن مدينة أكادير، هذه المدينة بالفعل التي هي مدينة عزيزة على كل المغاربة والتي بالطبع لها مؤهلات ولها خصوصيات التي تفرض على أي حكومة حكومة العناية بها، لأن دورها الاقتصادي والاجتماعي والدولي دور أساسي.

صحيح أنا زرت أخيراً أكادير للوقوف على المشاكل المطروحة بالنسبة لميدان البيئة والتعمير والإسكان، بالفعل هناك دراسة قامت بها كتابة الدولة في البيئة حول بيئة أكادير والمشاكل المطروحة من التلوث في هذه المنطقة ولو أنه تلوث أقل مثلا من مناطق أخرى، فالبنسبة للأنهر مما لا شك فيها، أن سبو هو الملوث أكثر من وادي سوس كذلك عدد من القضايا ولكنها قضايا مطروحة وبإلحاح خصوصا وأنها مدينة سياحية ويجب أن يتوسع فيها الميدان السياحي.

لكن ما تألمت له هو بالفعل التشوه الذي حصل في أكادير الكبرى، هذه مدينة كانت الفرصة ولو من بعد الزلزال، الذي هو شيء مؤلم وكان فيه ضحايا، كانت فرصة لبناء مدينة جديدة بمقاييس وعمران وتخطيط جديد. وبالفعل هذا الشيء حصل. لكن مع الأسف حصل في المدينة أولا وبقيت كل الضواحي ميدان المبادرات والاجتهادات خصوصا وأن المنطقة عرفت هجرة كبيرة واسعة ولا ننسى أن أكادير قبل الزلزال كان فيها 47 ألف من السكان وأنها في إحصاء سنة 94 قربت من 500 ألف من السكان وهي الآن أكثر من نصف مليون من السكان.

إذن هناك هجرة التي جعلت من طبيعة الحال يحصل التشوه، وكان هناك تصميم مديري في سنة 78 وجدد في سنة 92 وتمت الموافقة عليه في سنة 95 وهذا وسع بالطبع المدار الحضاري وسيجعل أكثر من 6000 هكتار تدخل للتعمير.

لكن رغم ذلك وقع بناء عشوائي في كثير من المناطق لأنه تأخر المغرب في وثائق تعميرية متعلقة بكل البلديات، هناك الآن استدراك لهذا الجانب وبدأت دراسات تصاميم التهيئة لكثير من البلديات، بنسركاو، آنزا ، وأكادير نفسها، الآن أيت ملول، إنزكان في الطريق. فهذه التصاميم هي التي ستجعل بالطبع في نهاية المطاف والحكومة منذ تسليمها لأمور هذه البلاد من ناحية التسيير دفعت للإسراع بكل هذه التصاميم حتى تصل إلى نهايتها وتناقش، رغم أن المسطرة كما قلت ذلك سابقا في هذا المجلس، هي مسطرة مع الأسف معقدة وبطيئة. لكن هناك الآن إسراع بإخراج هذه الوثائق إلى حيز الوجود.

البناء العشوائي حقيقة مرض خطير، مع الأسف فيه مسؤوليات سابقة، لأن هذا وضع وجدناه على هذا الشكل وهو وضع يصعب إصلاحه في حين أنه ممكن وهذا حاصل الذي يعرف أكادير، البناء العشوائي ليس في كل الأقاليم، هناك الأقاليم التي تحرص فيها السلطات أنه لا يتم بناء عشوائي وفيه أقاليم مع الأسف وقع التغاضي وربما أكثر من التغاضي لتسهيل البناء العشوائي الشيء الذي سيجعل إعادة الهيكلة لهذه تخلق مشاكل ومشاكل كبرى.

بالطبع الواضح هو أن من ناحية العمران، أنا قلت المشكل والمشكل كذلك هو الوكالة الحضرية ولكن نحن الآن بصدد إعادة النظر في التوجه الذي سيعطى للوكالات الحضرية ليكون دورها دور أكثر إيجابية من السابق، بالإضافة إلى أننا طرحنا على الحكومة خلق وكالة حضرية في تارودانت حتى لا تبقى مسؤولية هذه الوكالة على منطقة شاسعة وكبرى.

بالطبع، نحن من جهة أخرى نستخرج مشروعاً متعلقا "بيكران" والذي سيكون عمليا مدينة جديدة، في أكادير، رغم أنني لاحظت عند الزيارة أنه بدأ البناء العشوائي مع الأسف يعشش في هذه المنطقة، الشيء الذي لن يسهل المهمة وخصوصا أن هذا مشروع تعطيه الحكومة أهمية كبرى وقدمته ليحصل على التمويل من الصندوق العربي للإنماء - لكن نحن الآن بصدد دراسة وحل المشاكل المعلقة بهذا المشروع الضخم والأساسي.

وبالطبع هناك قرار الحكومة بترشيد عمل وسير المؤسسات التي هي تحت وصاية هذه الوزارة، سواء كان الوكالة الوطنية لمحاربة البناء الغير اللائق أو كانت مؤسسات التجهيز والبناء أو كانت الشركة الوطنية للبناء فهذه كلها مؤسسات الآن تحت إعادة النظر لا بالنسبة لتسييرها ولا بالنسبة لطرق عملها ولا بالنسبة لتصحيح ما يجب تصحيحه لتواجه مشاكلها خصوصا وأن بالنسبة للتجهيز والبناء أكادير من أهم المدن بالنسبة لمشاريع البناء خصوصا البناء الاقتصادي. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير،

تعقيب للسيد المستشار؟ تفضل.

* المستشار السيد الحسين أشنكلي :

شكراً السيد الرئيس

فعلا أشكر معالي الوزير على هذه التوضيحات. فعلا أكادير شارك فيها المغاربة كلهم في بنائها. والله يرحم الشهداء.

ردكم معالي الوزير، مشكور وهو يجب أن نجد الحل في أقرب وقت. كما قلتم هي مدينة يتوافد عليها السياح بكثرة وفيها طاقة السكنى هي الأولى في المغرب، فيجب أن تجدوا الحل وليس غداً، يجب أن نجده حاليا. إذا كنتم تنتظرون البلدية، فالبلدية إمكانياتها محدودة ومعروفة، إذن أنا ... سكان أكادير يقولون بأنه حرام على الحكومة أو على الحكومات التي لم تنه بناء أكادير وبالأخص خطاب محمد الخامس رحمه الله وبتتبع الحسن الثاني لهذه المدينة.

وقد شرحتم جيدا الموضوع، إذن نحن مشكلا حاليا هو مشكل وكالات الأسفار والناس الذين نتعامل معهم في الخارج الذين تقريبا سيغادرون هذه المدينة إلى ما أخذ بنا التدابير في الوقت المناسب، فبكل صراحة سنصبح، ويسمحوا لي ناس طنجة، سنصبح كطنجة. فطنجة كانت عروسة المغرب في الماضي واليوم كلنا نرى الحالة التي أصبحت عليها. الأوطيلات كلهم أفلسوا فلماذا هذه المدينة، لم نعرف لماذا، وما بغينا، نحن نطلب حقيقة من الحكومة ومن السيد الوزير المسؤول على هذا القطاع ليجدوا الحلول لنحل هذه المشاكل في أقرب وقت ولتعطي المدينة ما ألفت أن تعطيه بالأخص في السياحة. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير،

* السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان :

بالنسبة للسياحة تعرف أنه خليج أكادير هو من اختصاص "لصوناپا" ولا أحتاج تعريف مشاكل صوناپا، بالطبع لا بد أن يوجد حل لهذه المشاكل لكنها تراكمات كبرى.

بالنسبة لوزارة إعداد التراب الوطني نحن الآن وضعنا الإسراع بإعداد مخطط توجيهي للتهيئة العمرانية بساحل شمال أكادير، وسيعطيها إمكانيات كذلك التي ستجعل اتساع المناطق السياحية يكون في إطار عمراني لائق بأكادير ولائق بالزوار الذين سيزورون أكادير.

بالطبع أي عمل، ليس فقط في مدينة أكادير في غيرها، لا بد من تعاون وتوافق ما بين الدولة وما بين المنتخبين من مجالس بلدية ومجالس حضرية ومجالس إقليمية ومجالس الجهة وكذلك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في المنطقة.

أكادير قضاياها ممكن أن تجد حلولا، ولكن هذا يقتضي تعاون الجميع لمواجهة تلك المشاكل وأعتقد أن المنطقة تزخر بالإمكانيات وفيها طاقات التي تجعلها مؤهلة لأن تواجه هذه الصعوبات وتصل إلى مرحلة متقدمة في تطور اقتصادي واجتماعي في المنطقة بل في المغرب كله. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير،

نمر الآن إلى قطاع التجهيز بسؤال يتعلق بإصلاح طريق جهوية بإقليم الناظور تقدم به المستشاران المحترمان السيدان عبد الرحمان أوشن ومحمد رحموني، فليتفضل من يرغب في بسط هذا السؤال.

* المستشار السيد عبد الرحمان أوشن :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

سؤالي إلى السيد وزير التجهيز حول إصلاح الطريق الجهوية رقم 511، التي تربط بين الجهة الشرقية وجهة تازة والحسيمة مروراً عبر جماعات الدريوش، ثلاث بويكر، عين زوهرة، ومزكيتان إلى تازة.

السيد الوزير،

منذ أربع سنوات مضت تقدمنا إلى السيد وزير التجهيز بنفس هذا الموضوع واصفين له فيه الحالة المتردية التي كانت عليها هذه الطريق آنذاك وما كان يترتب عليها وما يزال من فواجع حوادث السير والضحايا التي تخلفها باستمرار خاصة في فصل الصيف حيث عودة عمالنا من الخارج وقد تلقينا آنذاك جوابا في الموضوع مفاده، أنه نظرا لأهمية هذه الطريق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لساكنة هذه المنطقة إضافة إلى كونها تصل بين إقليمين هما الناظور وتازة عبر الجماعات التي سبق ذكرها فإن الوزارة، الجواب يقول، تقوم حاليا بإعداد دراسة توسيع وتقوية لها قصد برمجتها في الآجال القريبة أو قصد برمجة تنفيذها في الآجال القريبة.

وقد قمنا بدورنا آنذاك كمنتخبين بطمأنة السكان لإبعاد اليأس عن قلوبهم وإذكاء روح الأمل فيهم من جديد لينتظروا إنجاز هذه الطريق، والآن ونظرا لطول مدة الانتظار ونظراً للضحايا التي تتسبب فيها هذه الطريق يوميا والخسائر المادية التي تتعرض لها سيارات هؤلاء السكان القاطنين بها يوميا نتيجة حوادث السير المفجعة كما سبق ذكره نسائلهم السيد الوزير نفس السؤال الذي سبق أن طرحناه منذ أربع سنوات.

ما مصير هذه الطريق؟ متى ستتم دراسة هذه الطريق؟ ومتى سيشرع في الأشغال بها؟ شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير المحترم فليتفضل،

* السيد بوعمر تغوان وزير التجهيز :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيدان المستشاران على سؤالهما السيد عبد الرحمان أوشن والسيد محمد رحموني. ففعلا عندما أطلعت على الملف، هذا المشكل بالطريق الجهوية 511، التي كانت آنذاك تعرف بالطريق الثلاثية 8104 تربط بين الدريوش، سوق الثلاثاء، وعين زوهرة، وتربط مزكتان وتهبط إلى ماسون وإلى الطريق الوطنية التي تربط بين تازة وجرسيف، وهذا محور هام.

الأجوبة التي أعطيت آنذاك والتي أعطتها الوزارة منذ أربع سنوات للسيد المستشار المحترم السيد عبد الرحمان أوشن كان فيها ثلاثة عناصر، أولا، الترميم في إطار الصيانة العادية لمقطع مبني يربط بين الدريوش كما قلنا وعين زوهرة على حوالي ما يزيد على 45كلم في إطار الصيانة العادية، بحيث أن هذه الطريق عرضها حاليا لا يتعدى ثلاثة أمتار ونعرف جميعا ما هي الصعوبة عندما يكون محوراً كهذا، تقدر حركة السير فيه بما يزيد على 600 سيارة في اليوم، هذا العنصر الأول.

بحيث أن هذه الصيانة العادية تمت لتلك الطريق في خلال أربع سنوات الماضية، وعندي تفاصيل الأرقام ولكن أعفيكم منها، والعنصر الثاني هو إعداد ما تبقى من هذا المحور، بحيث الوزارة، عندما تبني طريق جهوية أو تبني محورا لا تقف في محل معين فلازم كيخرج من جهة إلى جهة، بحيث يخرج من الطريق الوطنية التي تربط بين .. كما قلت تمشي إلى وجدة، ويخرج إلى الطريق الوطنية رقم 2 التي تأتي من الناظور والحسيمة إلى غير ذلك، إلى طنجة. هذا العنصر الثاني، بحيث الوزارة قامت بإعداد ذلك الشطر الذي بقي ما بين ميسون ومزكتان وحتى إلى عين زوهرة. وكذلك هذا كما في علم السيد المستشار المحترم ثم هذا الإعداد.

ما تبقى، العنصر الثالث وهو دراسة توسيع هذه الطريق من 3 إلى 6 أمطار وهذا هو المطلوب فعلا - الدراسة الآن انتهت إلا أن هذه الطريق لم تتم برمجتها لأن هناك برنامج واحد للعالم القروي كما في علمكم الذي يقوم بتوسيع وبناء هذه الطرق ولم تتم برمجتها بالبرنامج الوطني لبناء طرق العالم القروي لأنه في ذلك الوقت عندما قام هذا البرنامج هذه حوالي عام ونصف أو ثلاثة سنين، كانت أولويات أخرى في الإقليم، حاليا الوزارة، طرحت بعدما انتهت الدراسة وكل شيء موجود ليتم تمويلها عن طريق وكالة الشمال بحيث تكلفة توسيعها باهضة وتقدر بـ 50مليون درهم 6 مليارات من السنتيمات على طول ما يزيد عن 50 كلم ونحن الآن بصدد المذاكرة مع الوكالة لبرمجتها في أقرب وقت. وشكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير

تعقيب للسيد المستشار

* المستشار السيد عبد الرحمان أوشن :

شكراً السيد الوزير على المعلومات التي أفدتمونا بها حول هذا الموضوع إلا أنه السيد الوزير ربما لمستم في سؤالي على أنني أركز على أن مدة الدراسة التي خصصت لهذه الطريق هي مدة طويلة جداً، تقدر بـ 10سنوات وهذا يعني على أن السكان انتظروا عشر سنوات لإنهاء هذه الدراسة في الوقت الذي يتعلق فيه الأمر بطريق توجد في منطقة سهلة يعني، ليس فيها الانكسارات ولا منعرجات ولا قناطر تستحق كل هذه الدراسة لمدة 10 سنين حتى يتم إنجازها، فدراسة أو تخصيص 10 سنوات لهذه الدراسة يراها السكان على أنها فقط من أجل تمطيط الوقت واستهلاكه ولا تحتاج هذه الدراسة كل هذا الوقت.

ثانيا، السيد الوزير، ربما هذه الطريق لو وزعت كما جاء في جوابكم، قلتم على أنه ستقام بـ 5 ملايير، فلماذا لا تفكر أو لم تفكر الوزارات السابقة التجهيز في تقسيم هذا الغلاف المالي بـ 5 ملايير ثم ننجز هذه الطريق في الوقت الذي يعاني فيه الناس ومعاناتهم ليس لها حدود في هذه المنطقة هذه خاصة، وكما قلنا وكما جاء في جوابكم على أنه هناك 600 سيارة ولم تبق حتى الخسائر التي تسبب فيها بذلك الشكل الذي كانت تطرح به منذ عشر سنوات.

فسؤالنا السيد الوزير، هل لا تفكر وزارة التجهيز في توزيع تقسيم هذه الظريق التي طولها 40كلم، أو 41كلم، أن تقسم على ثلاثة أشطر لتسهل عملية إنجازها وحتى لا ننتظر الغلاف المالي بـ 5 ملايير أو أكثر لأنه كل سنة تمر وألا ترتفع طبعاً تكلفة هذا الإنتاج وبالتالي نلتمس منكم السيد الوزير تجزيء هذه الطريق إلى ثلاثة أشطر كما جاء في الدراسة التي أقيمت لها رأفة بهؤلاء السكان الذين ليس لمعاناتهم حدود والذين ربما سيتطلقون قريبا ملتمسات كل هذه الجماعات المكاتب الإدارية أو مجالس الجماعات التي تتواجد على هذه الطريق، ويستعطفونكم فيها لتسرعوا لهم بهذا الإنجاز، وشكراً للسيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

السيد وزير التجهيز :

شكراً السيد الرئيس،

أريد أن أوضح للسيد النائب المحترم أن حركة المرور والرقم الذي أعطيت 600 سيارة، هي لهذه السنة الحالية، بحيث هذا المحور حركة المرور تتقوى بحكم نوعية الطريق، إلى كانت الطريق جيدة تتمنى حركة المرور وإلى كانت غير صالحة فهي لا تتمنى، هذه النقطة الأولى.

ثانيا، أن هذه الدراسة لم تستغرق 10 سنوات، فدراسة محورية 4 أو 60 كلم لا تستغرق هذا الوقت طريقة التمويل والبحث وإيجاد تمويل وترتيب هذه الطريق حسب الأولويات الموجودة في الإقليم هي التي جعلته لم يبرمج.

النقطة الثالثة التي أريد أن أوضح لكم السيد المستشارالمحترم وهو أنه عندما ستبرمج هذه الطريق إن تمت برمجتها باتفاق مع الوكالة فهي كذلك ستبرمج على محاور، بحيث لن نأتي ونبني الطريق ما بين الدريوش وسوق ثلاثاء بوبكر أو سوق ثلاثاء بوبكر وعين زوهرة، خصنا نبنيوا المحور كله كما قلت، من الطريق الوطني رقم 2 إلى رقم 6، من تازة إلى الطريق الكبيرة التي تمر من الناظور. وهذا كذلك سيكون عن طريق، عن شطور، الشطر الأول والشطر الثاني، حسب أين تتواجد كثافة المرور، هل توجد كثافة المرور ما بين الدريوش وسوق الثلاثاء أو بين سوق الثلاثاء و ... حسب توزع السكان على المحور وحركة المرور.

الإشكالية من السؤال كله، لماذا لم يبرمج هذا المحور، لأنه هناك أولويات وهذه هي الإشكالية، ونحن حاليا واعيين على أن هذا .. والدليل على أن الوزارة واعية بأن هذا محور مهم يربط بين جهة وجهة أن ضفته في التصنيف الأخير طريق جهوي (611).

الإشكالية ليست إشكالية دراسة أو إشكالية استراتيجية أو .. دائما هناك إشكالية تمويل ونتمنى أنه في هذه .. المستقبل العاجل أنه نتمكنوا أن نبرمجها في أشطر لنخرجها إلى الوجود إن شاء الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير

السؤال الثاني في هذا القطاع يتعلق بإحدى الطرق بإقليم آسفي للمستشار المحترم السيد مبارك السباعي فليتفضل بطرح سؤاله.

* المستشار السيد مبارك السباعي :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

أختي المستشارة المحترمة،

كما تعلمون أنه قد سبق للحكومات السابقة أن قررت إحداث طرق قروية على صعيد تراب المملكة وأعطت جدولاً زمنيا لتنفيذ ذلك. فبإقليم آسفي تعهدت مندوبية وزارة الأشغال العمومية على إحداث بعض الطرق نذكر منها على سبيل المثال :

أولا : الطريق الثلاثية رقم 6531 غير معبدة الرابطة بين مركز اثنين الغيات وسيد العروسي، ثانيا : الطريق الثلاثية رقم 6523 غير معبدة والتي تربط مركز جماعتي آناو العمامرة، ثالثا : الطريق الطريق الثانوية رقم 6667 معبدة تعبر مدينة آسفي إلى سوق خميس أولاد الحاج وهي جزء من الطريق الساحلية المحدثة التي تربط آسفي بمدينة الصويرة والتي لا تخفى أهميتها، كونها تعد ممراً إجباريا لعدة قوافل سياحية غير أن السائح سواء الأجنبي أو المغربي يصطدم بكونها كثيرة الانعراجات ومحفرة، وضيقة جداً وتعرف عدة حوادث للسير وخصوصا في فصل الصيف إلى أن يصل المعدل إلى حادثة سير يوميا.

واعتباراً لما ذكر أثير أن وعودا محددة في الزمن ومكتوبة قد أعطيت لإصلاحها من طرف مندوبية الأشغال العمومية باسفي إلى السادة رؤساء الجماعات. غير أنه إلى يومنا هذا لم يتم الوفاء بتلك الوعود. وبناء عليه أطلب من السيد الوزير هل هذه المشاريع قد ألغيت أم لا؟. وفي حالة عدم إلغائها هل يمكنكم أن تبشروا سكان هذه المناطق وتحددوا وقتا لبداية الأشغال؟ وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الرئيس المحترم،

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

* السيد وزير التجهيز بوعمرو تغوان :

شكراً للسيد الرئيس ،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله وأطمئنه ولحسن الحظ أن هذه الطرق الثلاثة هي مبرمجة الآن في البرنامج لبناء الطرق في العالم القروي وسأعطيكم بعض التفاصيل.

الطريق الثلاثية رقم 6531 الرابطة بين اثنين الغيات وسيد العروسي، ويبلغ طولها 50 كلم، منها الآن 36 كلم مبنية ومعبدة والباقي هو مسلك حوالي 14 كلم هي مبرمج إعدادها في القانون المالي (2000-1999).

الطريق الثانية التي تكلمتم عنها السيد المستشار المحترم 6522 الرابطة بين خميس أنكاو والعمامرة، 37كلم منها حوالي 15كلم مبنية ومعبدة والباقي في حالة مسلك هو مبرمج كذلك في نفس القانون المالي (2000-1999).

الطريق الساحلية 6667 التي تعد من الربط الساحلي بين آسفي والصويرة فيها الآن فقط 8 كلم مبنية ولكن ضيقة، (3 أمتار عرضا)، والباقي يوجد في حالة مسلك، هذا الباقي تكلفته تتطلب حوالي 40مليون درهم (4ملايير) وهو مبرمج على قانونين قانون (2000-1999) إن شاء الله و(2001-2000) لبنائه وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير،

هناك تعقيب؟ تفضل

* المستشار السيد مبارك السباعي :

شكراً السيد الرئيس،

شكراً السيد الوزير على جوابه المقنع إلا أن هذه الأجوبة انتظرنا منذ أواخر الثمانينات وفي بعض الصحف أنها كانت برمجت في أواخر 96، أنها ستكون منجزة إن شاء الله، إلا أنني أقول للسيد الوزير أن الحكومة تتكلم كثيرا عن النهوض بالعالم القروي، أي نهوض السيد الوزير بدون الطرق؟ أي نهوض بالتمدرس بدون طرق؟ أي نهوض بالصحة بدون طرق؟ أي تمركز للسكان بدون طرق السيد الرئيس؟

إلا أن البيتية في هذه المناطق التي ذكرتم والتي ينتظرونها منذ عشرات السنين، البيتية تصل إلى 400درهم و 500درهم ليوصلها الناس إلى مناطقهم. وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار،

ننتقل الآن ألى قطاع التعليم العالي بسؤال المستشار المحترم السيد المهدي الطنجي يتعلق السؤال بتقادم شهادة الباكلوريا، فليتفضل ببسط سؤاله.

* المستشار السيد المهدي الطنجي :

شكراً السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة، والسادة المستشارون،

باسم فريق الديمقراطي والعمل أتوجه إلى السيد الوزير بالسؤال التالي. كما يعلم الجميع أن الشواهد العلمية بمختلف أنواعها ومراتبها وسيلة ومفتاح لولوج المعاهد والكليات رغبة من حاملها في تحسين

مستواه العلمي والاجتماعي، وعلى سبيل المثال لا الحصر شهادة الباكالوريا التي يعاني الآباء والأبناء على حد سواء للحصول عليها إلى درجة أنه بمجرد الحصول عليها لا زلنا نرى أن بعض العائلات تقيم الحفلات للتباهي بها.

إلا أنه لظروف شخصية معينة تحول دون استعمال حامل هذه الشهادة لحقه في متابعة الدراسات العليا مباشرة ويصطدم بإجراءات جائزة تتمثل في عدم الاعتراف بشهادته تحت ذعيرة تقادمها، فيجد نفسه مجبراً إما إلى إعادة امتحان شهادة الباكالوريا أو عرضة للشارع، وانطلاقا من هذه الإشكالية نطرح السؤال التالي :

ما هي المقاييس المعتمدة لرفض شهادة الباكالوريا التي مر على حصولها أكثر من سنة؟ وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير المحترم،

✱ السيد نجيب الزروالي وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث والعلمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

زملائي الوزراء،

أشكر السيد المستشار على هذا السؤال وأود أطمئنه باديء ذي بدء أنه ليست هناك أية مقاييس لرفض الباكالوريا، فشهادة الباكالوريا تحتفظ بقيمتها العلمية، كما أنها تبقى شهادة معترف بها، إلا أنه ربما، إما لأسباب أن الطالب في بعض الحالات ينقطع عن الدراسة أو يتم فصله عن بعض الدراسات أو في حالة ما إذا كان مباراة لها شروط الولوج تشترط فيها الباكالوريا للسنة، كما يشترط مشكل السن أو مشكل نوعية الباكالوريا أو الشعبة، وهذه شروط يعمل بها في كل الجامعات وفي كل الدول، ليست مسألة خاصة بالمغرب.

ربما أنه يتم في هذه الحالات رفض الباكالوريا التي مر عليها سنة أو سنتين، على كل حال الآن وفي إطار الإصلاح الشمولي وفي إطار وضع كل الجسور وفتح الشعب الملائمة للتكوينات وللباكلوريات على كل أنواعهم وأصنافهم، فالآن الوزارة منكبة لحل الباب وحل هذه الإشكالية بالنسبة لكل حاملي شهادة الباكالوريا، وشكراً السيد المستشار.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير،

هناك تعقيب؟ تفضل.

✱ المستشار السيد المهدي الطنجي :

شكراً السيد الوزير،

في الحقيقة، إذا كانت هذه الإشكالية، في الحقيقة هذه الإجراءات المتعلقة بتقادم الشهادة، فهي تشكك أولاً في مصداقية الشواهد المسلمة من طرف الوزارة، ثانيا مصداقية البرامج التعليمية، لماذا؟

فحين يطلب من حامل الشهادة المتقادمة الإدلاء بشهادة جديدة يعني إعادة امتحان الباكالوريا، فهل يمتحن في مستوى مختلف أو برنامج جديد أو التقادم هنا يمس التاريخ فقط، معنى هذا أن شهادة الباكالوريا أصبحت كشهادة السكنى أو الشهادات الإدارية الأخرى التي لا يجب أن يمر عليها ثلاثة أشهر.

إذن شهادة الباكالوريا أصبحت، والغريب في الأمر إلى كانت المعاهد والكليات الحكومية ترفض الباكالوريا المتقادمة فإننا نجد المعاهد العليا الخاصة تقبلها مما يطرح تناقضا خطيراً يمس جوهر حقوق حامل هذه الشهادة في متابعة تعليمه دون قيد أو شرط خصوصا أمام أبناء الفقراء الذين ليست لهم الإمكانيات المادية لولوج المعاهد الخصوصية أو متابعة دراستهم بالخارج.

وأخيراً السيد الوزير نطلب منكم رفع هذا الحيف على حاملي هذه الشهادات وإلا سنعتبرها كعلبة دواء أو مضاد حيوي ونكتب عليه شهادة الباكالوريا صالحة لمدة سنة، أكثر من هذا السيد الوزير فالتقادم أصبح الآن يمس حتى الإجازة. وشكراً السيد الوزير.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير،

✱ السيد وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي :

لا، لا، مرة أخرى أؤكد أن الباكالوريا لا تفقد قيمتها العلمية وعلى أن الباكالوريا تبقى شهادة، والمسألة مسألة بيداغوجية محضة، هذا ما كان، يعني بعض المباريات لولوج بعض المعاهد أو الكليات بالمباراة، هذه تدخل في شروط الولوج إلى هذه الكليات وهذه من الشروط البيداغوجية المحضة وليست هي مسألة قيمة علمية أو تقادم الباكالوريا أو عدم الاعتراف بها.

على كل حال مرة أخرى أؤكد على أننا الآن نضع كل التدابير لحل هذه الإشكالية ولوضع الجسور ما بين التكوينات وما بين الكليات وما بين المعاهد وكيمكن للواحد مثلا يبدأ في تكوين ويؤهله لتكوين آخر وغيرها، فإذن هذا فيه وبالطبع متشعب جدا. فإذن الوزارة الآن هي بصدد وضع هذه التدابير كلها وكيفما كان الحال هذه الإشكالية ستحل إن شاء الله. شكراً للسيد المستشار.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير،

نمر الآن إلى قطاع السياحة بسؤال حول وضعية الفنادق غير المصنفة والإرشاد السياحي للمستشارين المحترمين السادة عبد القادر النميلي محمد عذاب وأحمد التويزي. فليتفضل من يرغب في بسط هذا السؤال.

* السيد المستشار :

شكراً السيد الرئيس،

شكراً السادة الوزراء،

شكراً الإخوة المستشارين،

سؤالي يصب في قطاع السياحة، وقطاع السياحة كما تعلمون هو قطاع مهم ومهم جدا، وتنتعش منه جميع القطاعات، وبالخصوص قطاع الصناعة التقليدية، ولكن اتضح لنا مؤخرا بأن هناك بعض المعضلات التي أصابت هذا القطاع وأصابته من ناحية الجودة والعناية والتتبع.

بالنسبة للفنادق المصنفة وغير المصنفة، نرى أن بعض الفنادق غير مصنفة والتي هي تحصل على جودة عالية ولا تتوفر على التصنيف. بالنسبة للنقطة الثانية في السؤال وهو المرشدون المرخص لهم والمرشدون غير المرخص لهم.

فالمرشدون غير المرخص لهم فهم فيهم شبان حاصلين على شهادات عليا والذين لا يتوفرون على ذلك الترخيص، وهناك بعض المرشدين يتوفرون على ذلك الترخيص ولكن ليسوا في المستوى وهم عندهم عقد مع بعض الشركات التي ترشدهم إلى هذا القطاع.

والذي أريد قوله وهو أن قطاع السياحة قطاع مهم ومهم جدا ولكن كما سبق أن قلت دخلته بعض المعضلات، ما هي التدابير التي ستتخذ الوزارة الموقرة. وشكراً للسيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار

الكلمة للسيد الوزير المحترم

* السيد حسن الصبار وزير السياحة :

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

جواباً على السؤال الذي تقدم به السادة المستشارون المحترمون حول الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة فيما يتعلق بالفنادق غير المصنفة والمرشدين السياحيين غير المرخص بهم، أريد أن أذكر مجلسكم الموقر على أهمية هذا السؤال نظراً للدور الذي تلعبه خدمات الفنادق والمرشدين السياحيين في تنمية وترويج المنتوج السياحي.

فبخصوص التصنيف والذي أريد أن أذكر به السادة المستشارين، أن هناك تصنيفان تضعهم الوزارة، هناك التصنيف التقني الذي يرتكز على البنايات وعلى التجهيزات. وهناك التصنيف النهائي الذي يرتكز على الخدمات.

فهذه المؤسسات غير المصنفة نجد فيها ثلاثة حالات، هناك الحالة الأولى وهو أن الفندق يصنف تقنيا، حيث أنه ساعدته وزارة السياحة وتسلم التشجيعات ليتم بناءه وتجهيزه، فينتظر الطلب حتى تمر اللجنة الوطنية للتصنيف فيتم تصنيفه ويبقى تحت وصاية وزارة السياحة.

الحالة الثانية وهو أن بعض الفنادق أو بعض المؤسسات التي هي غير مصنفة، لأنها لا تتوفر على الشروط التي يحددونها بقرارات وزارة السياحة والذين يخضعون لرقابة السلطات المحلية وللجماعات المحلية وللأمن الوطني.

فهذه الفنادق إذا كانت عندهم الجودة ويريدون أن يخضعوا لهذه المقاييس فيقومون بطلب ويتم تصنيفهم حسب الشروط الجاري بها العمل.

وهناك الحالة الثالثة، وهي فنادق التي كانت مصنفة ولكن فقدت معاييرها وسقطت منها النجوم وأصبحت غير مصنفة، قلما حتى هي كذلك تتمكن وتشعر أنها حسنت جودتها فيمكنها أن تتقدم بطلب لتصنيفها.

كيفما كان الحال فهذه الفنادق غير مصنفة فهي تستقطب عددا مهما من المبيتات السياحية، حيث أنه عندما نتحدث عن المبيتات السياحية، حيث أنه عندما نتحدث عن المبيتات السياحية، حيث أنه عندما نتحدث عن المبيتات السياحية في سنة 97، نقول 10 ملايين من المبيتات السياحية سنة 97 في الفنادق المصنفة، ولكن عدد المبيتات السياحية سنة 1997 هي 30 مليون وفي هذا الرقم 10 حتى 11% هي التي تهم هذه الفنادق غير مصنفة. ونحن في إطار تحسين جودة المنتوج السياحي، الوزارة ستحاول أن تحسس أصحاب الفنادق هذه والجماعات المحلية لتدفعهم إلى تحسين هذا المنتوج ليتمكنوا من تقوية الطاقة الإيوائية السياحية التي نحن بأشد الحاجة إليها، والذي يمكن أن أقوله هنا في مجلسكم الموقر وهو أنه هذا التحسين يأتي مع الزيادة في الطلب، وعندنا تجربة المنطقة الشرقية، عندما كان طلب السياح الجزائريين، فعدة أصحاب هذه الفنادق الغير مصنفة حاولوا الرفع من جودة إنتاجهم، هذا الشق الأول من السؤال.

الشق الثاني وهو المتعلق بالمرشدين الغير مرخص لهم والذي قال السادة المستشارين أن لهم شهادات، فهنا موجود قانون أساسي، فالقانون الأساسي للمرشدين الذي فيه المرافقون، فهؤلاء المرافقون يجب أن يحصلوا على شهادة عليا من المعهد العالي للسياحة أو ما يعادلها، وهي شهادة الإجازة، وعندنا المرشدون، يجب أن يحصلوا

على شهادة السلك الأول أو ما يعادله في كلية الآداب ولكن بحجج أنهم كذلك عندهم لغة أجنبية، وهناك المرافقون الجبليون الذي يجب أن يخرجوا بشهادة من مركز التكوين والآن مركز تكوين المرافقين الجبليين عندنا هو مركز "تابنت".

فهؤلاء المرشدون الغير مرخصين فعندنا الحق في متابعتهم عن طريق فرق المراقبة السياحية أو الشرطة السياحية.

والآن السؤال المطروح من طرف السادة المستشارين وهو أن هؤلاء البعض فيهم من معه شهادات، فيقدموا شهاداتهم مرفوقة بطلبات لوزارة السياحة والوزارة على استعداد أنها تنظم لهم مباراة شريطة كذلك أنه تكون عندهم الشواهد واللغة. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير

تعقيب للسيد المستشار المحترم،

* السيد المستشار :

شكراً السيد الرئيس،

شكراً السيد الوزير

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

علينا أن نشير بكل وضوح السيد الوزير إلى كون أن مهنة المرشد السياحي لها تأثير مباشر بواقع السياحة بالمغرب، إذ أن الإرشاد السياحي وأخلاقيات المرشدين انعكاس مباشر على سمعة سياحة المغرب، وعليه يجب وضع نظام مراقبة دائمة بالإضافة إلى تنظيم دورات للتكوين المستمر.

تعلمون السيد الوزير أن المرشدين والمرافقين، هنا يوجد تناقض، بحيث المرافقين هم الذين يأخذون حصة الأسد وهما الذين يكون عندهم طابع السياح ويتوجهوا بهم أينما أرادوا، وهذه ظاهرة معروفة في هذه الأيام الأخيرة، على أنه أولئك المرشدين عندهم الكفاءة لا في اللغة ولا في إمكانيات طاقتهم لترشيد السياح من خلال المآثر التاريخية.

فيجب مراقبة دائمة بالإضافة إلى تنظيم دورات للتكوين المستمر لفائدة المرشدين وإخضاعهم لاختبارات مراقبة دورية تطال الجوانب المهنية والمعرفية والأخلاقية.

أما بخصوص المرشدين السياحيين الرسميين يجب أن يتوفروا على الضمانات القانونية الكافية لممارسة عمله في ظروف ملائمة كما يجب أن تحمى حقوقهم كاملة في علاقاتهم بأرباب ومدراء وكالات الأسفار والفنادق.

هنا في سؤالنا نوضح بأنه عندهم .. بالنسبة لوكالات الأسفار أو الفنادق يفضلون أن يشغلوا أولئك المرشدين الذين لن يؤدوا لهم مصاريف كبيرة، فإذن هنا يبقون مابين نارين، يعني لا يمكن لهم أن يأخذوا واجباتهم من الوكالات وهنا أسباب هذه المشاكل نصرفها وأنه السياح عندما ياتون يستقبلون جيدا ويأخذون المنتوج بثمن معقول، فهنا نعرف أن السياح سيعودون مرة أخرى، فإذا سلموا إلى يد غير آمنة والتي تباع وتشترى من خلال شركات خارج المغرب وتسلم لها واجباتها بعملات خارج المغرب، فهنا نصرف أن أولئك المرافقين لا يتركون الحظ لأولئك المرشدين، وهذا شيئ معروف السيد الوزير.

فهنا يجب أن نقوم بتوعية أولئك المرشدين وتكوينهم وفي الوقت ذاته يجب التفكير مليا في وضعية المرشدين الغير مرخص لهم، بل يجب تنظيم هذه الفئة عن طريق إجراء اختبارات مهنية لمعرفة مستواهم المهني والمعرفي كما يجب العمل على مواجهة الإحتكار الذي تمارسه بعض الشبكات والتي تساهم بشكل مباشر في تفريخ المرشدين غير الرسميين.

ونقترح السيد الوزير تكوين مرشدين سياحيين مختصين في المآثر التاريخية، لماذا لا نضع رهن إشارة المآثر التاريخية مرشدين مختصين ليبلغوا رسالة المآثر التاريخية بأمانة ونعطي لكل ذي حق حقه ولا يكون تداخل، هنا المرافق عنده شهادة عليا يعني عنده الحق ليذهب بالسياح أينما شاء ويشتري من أين أراد ويكون ذلك السائح في الوقت الذي يعود فيه إلى بلاده فيجد منتوج معروض في بلاده بثمن بخس وهنا تصبح المصداقية غير متوفرة لا عند المرشدين ولا عند الناس الذين يبيعون في البازارات.

وكي لا أطيل وهذا يدخل في إطار تطوير الموارد البشرية، لأن إذا تكلمنا عن ... نقترح السيد الوزير تكوين مرشدين سياحيين مختصين في المآثر التاريخية وهذا كله يدخل في إطار تطوير الموارد البشرية بالقطاع السياحي والاهتمام بالبنيات التحتية الأساسية .

بقي أن أشير، السيد الوزير، أن ضرورة التصنيف لجميع الفنادق بالفئات التي تستحقها حسب نوعية المنتوج السياحي وجودة الخدمات التي تقدمها للسياح، ونحن متفقين على هذا وشكرا السيد الوزير، وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم

الكلمة للوزير المحترم،

* السيد وزير السياحة :

الذي أود أن أؤكد عليه وهو أنه نحن متفقين على أن هذه الشروط المعمول بها وهذا النظام الأساسي للمرشدين السياحيين هو ليضمن

هذه الجودة ولتكون مراقبة. فعندنا مثلا في قضية المرافقين السياحيين. فهؤلاء يتحركون في المغرب ككل أما المرشد فيكون في مدينة، وهؤلاء كلهم مروا عبر مباراة، داولنا حتى الحالة القانونية لبعض المرشدين غير الرسميين لنرسمهم بعد المباراة وبعد الاختبارات. ونتتبعهم وهناك من يقوم بمخالفات فنأخذ في حقهم الإجراءات اللازمة.

وعندنا في معهد السياحة شعبة للاستقبال، لا، نحن مستعدين للتكوين المستمر وسنقوم به وهؤلاء غير المرخصين والذين عندهم الشهادات سنقوم لهم بتكوين مستمر.

وهناك الإقتراح الذي جئتم به وهو أننا ولو أن نكون اختصاصيين في التاريخ والآثار، فنحن مع وزارة الثقافة سنرى كيف بالفعل سنحاول في إطار التكوين المستمر بالمعاهد الموجودة عندنا وكذلك في الكليات بأن نأخذ بعين الإعتبار هذا الإقتراح.

بخصوص مسألة الضمان الاجتماعي لهؤلاء المرشدين فالذي يجب أن نعرفه وهو أن هذه مهنته حرة وتتعطيه رخصة، فلما يشتغل مع وكالة أسفار فوكالة الأسفار مسؤولة على ضمانه الإجتماعي ولكن كعامل عندها، أما إلى كانت تطلب خدماته فقط فهو المسؤول عن نفسه وهو المسؤول كذلك على الضمان الذي يجب أن يقوم به، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير

السؤال الموالي يتعلق بالقطاع السياحي ببلادنا وإجراءات النهوض به للمستشار المحترم السيد محمد الزعيم فليتفضل.

* المستشار السيد محمد الزعيم :

شكرا للسيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمين

أختي المستشارة إخواني المستشارين المحترمين

لا يخفى على أحد الدور الذي تلعبه السياحة في الإقتصاد الوطني من جلب العملة الصعبة وتشجيع لحركة البناء وتوفير فرص الشغل وإنعاش الصناعة التقليدية وغيرها، وبلدنا والحمد لله هي بلد المفارقات الطبيعية والمآثر الحضارية إلا أن قطاع السياحة لا زال ضعيفا ببعض المناطق رغم مؤهلاتها وعلى سبيل المثال إقليم الراشيدية الذي هو في أمس الحاجة لعدة تجهيزات من شأنها أن تدفع بالسياحة إلى الأمام من بينها إحداث خط جوي بين مطار محمد الخامس ومطار مولاي علي الشريف بمعدل رحلتين في الأسبوع. تعبيد طريق الرابطة بين أرفود ومرزوكة مرورا بحاسي أربيد للسياح، تعبيد طريق المدار السياحي بالريصاني، ترميم المسالك الجبلية المؤدية إلى زاوية سيدي حمزة، ترميم وصيانة بعض القصور التاريخية، التنقيب عن مدينة سجلماسة التاريخية.

فإذا تمكنت وزارة السياحة بتنسيق وتعاون مع الوزارة التي يعنيها الأمر وخاصة وزارة الثقافة ووزارة التجهيز وبتعاون مع المجالس الجماعية من القيام بهذه الخطوات ستزدهر السياحة ويرتفع مستوى المنطقة اقتصاديا واجتماعيا ونطلب من السيد الوزير المحترم إعطاء توضيحات على مستقبل السياحة لهذا الإقليم الذي يزخر بمؤهلاته التاريخية والطبيعية وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير السياحة :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيدة والسادة المستشارين،

جوابا على السؤال الذي تقدم به المستشار المحترم السيد محمد الزعيم حول الإجراءات العملية، والتخطيط للنهوض بالقطاع السياحي على المستوى الوطني بصفة عامة وعلى مستوى إقليم الراشدية بصفة خاصة أود تذكير مجلسكم الموقر أن القطاع السياحي أصبح ضمن القطاعات ذات الأولوية في رسم أي تصور تنموي لبلادنا نظرا لدوره في تنشيط الحركة الإقتصادية لأنه كما قلت يمثل 8% من الناتج الداخلي الخام ومساهمته في جلب العملة الصعبة، أن الآن كيجلب 12 مليار إلى 13 مليار من الدراهم، ويأتي في مرتبة ثانية بعد مداخيل عمالنا في الخارج ويشغل يد عاملة مهمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بحيث يصل عدد مناصب الشغل التي يخلق الآن تقريبا 600 ألف.

فالوزارة كما سبق أن أكدت مرارا تتوفر على منظور واضح للنهوض بالقطاع السياحي على المدى القصير والمدى المتوسط وغادي نذكر على مستوى المدى القصير أن استراتيجية الوزارة ترتكز على دعم التوجه الحالي قصد تعزيز الحركة القاعدية لتحسين نسب ملء الفنادق وبالتالي تحسين الوضعية المالية للمؤسسات السياحية لتتمكن من مواكبة الإصلاحات المقررة على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد.

وسيمكن لتحقيق هذا الهدف من استرجاع المغرب لحصص السوق المفقودة خلال السنوات الأخيرة والاستقبال على المدى القصير 2,5 مليون سائح دولي حقيقي أجانب، ويستلزم هذا الهدف الرفع من القدرة التنافسية للمغرب والرفع كذلك من جودة المنتوج وتوسيعه وتنويعه وتحسين الاستقبال على كل المستويات ومحاربة المضايقات وتعزيز الشعور بالأمن لدى السياح.

ووزارة السياحة تسعى إلى تنمية الأقطاب السياحية الموجودة وتدعيم منتوجاتها لتكون أكثر استجابة لمتطلبات السياحة الدولية، وتتوفر على معطيات حول المواقع السياحية المتواجدة في جميع الجهات وبطبيعة الحال فالمنتوج الصحراوي، شبه الصحراوي الذي يرتكز بالخصوص على النمط المعماري كالقصبات والقصور والمواقع الطبيعية، كالواحات الخضراء والكثبان الرملية وأشجار النخيل، يأتي في مقدمة المنتوجات التي ستعمل الوزارة على إبرازها وتسويقها وإعدادها للاستغلال السياحي إعداداً جيداً والذي يتناسب مع أهمية هذه المناطق الحافلة بمؤهلاتها والعريقة بتاريخها وأمجادها بما فيها بالطبع منطقة الراشيدية مهد الدولة العلوية الشريفة.

حقيقة أن الحركة السياحية في المنطقة حاليا محدودة وتكتسي صبغة سياحة العبور، الشيء الذي لا يتلاءم مع مؤهلاتها الطبيعية التي عندها قيمة عالمية بشهادة الخبراء.

فالكثبان الرملية لمرزوكة هي فريدة في العالم وعين الزرقاء لمسكي توضح دور الواحة كموقع متميز للراحة والاستجمام وحتى إمكانية معرفة فلاحة الواحات أصبحت هي كذلك من المؤهلات التي تجلب عدة باحثين.

هذا، فوزارة السياحة ستعمل على تحسيس الفاعلين الاقتصاديين والجماعات المحلية على أهمية هذا المنتوج وعلى وثيرة نموه على الصعيد العالمي، كما ستقوم بحملات إشهارية لفائدة أقاليم تافيلالت وورزازات للرفع من مدة إقامة السواح وتزيد في عددهم. وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير،

تعقيب للسيد المستشار المحترم،

✱ المستشار السيد محمد الزعيم :

شكراً السيد الوزير المحترم على هذا الرد القيم لكننا نريد أن نلفت انتباهكم إلى أن خلق خط جوي بين مطار محمد الخامس والراشيدية يفرض نفسه لتوافد السواح الأجانب على هذه المنطقة، خصوصاً خلال موسم التمور وموسم الخطوبة بإملشيل وكذلك لجوء شركات الإنتاج العالمية للسينما لهذه المنطقة وذلك خدمة للسياحة في بلادنا، ومن جهة أخرى هناك إشكاليات تعرفها المنطقة من جراء إغلاق الطرق خلال فصل الشتاء وبالثلوج، فلذا نرجو العمل على تلبية هذا الطلب وشكراً.

شكراً للسيد المستشار المحترم،

نمر الآن إلى قطاع التربية الوطنية بسؤال حول خزانات مراكز التوثيق للمستشار المحترم السيد علي القديوي الإدريسي فليتفضل.

✱ المستشار السيد علي القضيوي الإدريسي :

السيد الرئيس،

الأخت المستشارة،

الإخوة المستشارين،

السادة الوزراء،

في إطار الشراكة التي أبرمت مع بعض المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة التربية الوطنية وأخرى تابعة للسفارة الفرنسية بالمغرب، تم خلق العديد من الخزانات ومراكز التوثيق بالمؤسسات المغربية، خصصت لها أغلفة مالية مهمة لتوفير كل الوسائل الضرورية للقيام بدورها التربوي والتوثيقي.

وعلى سبيل المثال فالقيمة المالية التي خصصت لمؤسسة مدرسة البريجة بمدينة الجديدة تبلغ تقريبا 200 ألف درهم، كتب، وسائل سمعية - بصرية، إعلاميات ناسخة إلى آخره.

كما يبلغ عدد التلاميذ المستفيدين منها أكثر من 900 تلميذ و تلميذة، وقد أقيمت تداريب لبعض المعلمين على المستوى الوطني في إطار الشراكة التربوية للقيام بتنشيط وتسيير هذه المراكز بطرق علمية تتماشى والطرق التربوية الحديثة.

السيد الوزير،

هناك مشكلتان أساسيتان تهددان مستقبل هذه الخزانات مراكز التوثيق. أولاً إذا كان توجه الوزارة يكمن في خلق هذه الخزانات بالمؤسسات التعليمية نظراً للدور الكبير الذي تقوم به، فمن الضروري بداية الحفاظ على الاستمرار الموجودة حاليا خصوصا إذا علمنا أن الغلاف المالي المخصص في إطار الشراكة التربوية لتمويل شراء الكتب لبعض الخزانات قد تم استنفاده.

ثانيا، هذه الخزانات مراكز التوثيق مهددة بالإغلاق كذلك لأن المعلمين المكلفين بتنشيطها وتسييرها والذين قاموا بتداريب مهمة في هذا الإطار تم تكليفهم بصفة مؤقتة فقط من طرف نواب الوزارات بالنيابات الإقليمية.

لذا فإني أسائلكم السيد الوزير، أولاً عن قيمة الغلاف المالي الذي ساهمت به الوزارة لتنفيذ بنود الشراكة التربوية المبرمة في الاتفاقية بين الوزارة والجانب الفرنسي. ثانيا عن الإجراءات التي ستتخذها الوزارة بضمان استمرارية هذه الخزانات مراكز التوثيق سواء تعلق الأمر بتوفير الجانب المادي أو البشري. وشكراً السيد الوزير.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

* السيد اسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية :

شكراً السيد الرئيس،

السيدة، والسادة المستشارون

أظن أنه من باب تحصيل الحاصل التأكيد على أن التوثيق التربوي شيء أساسي في تكوين التلميذ وحتى بمساعدة المدرسين في ضبط أمورهم وتقدم تكوينهم. ووعيا منا بهذه الضرورة وبهذا الأمر أقدمت وزارة التربية الوطنية منذ سنة 1992 إلى إنشاء هذه المراكز، وهكذا اليوم نتوفر على 31 مركزا من ضمن 64 نيابة، هذا يعني أننا وصلنا إلى نصف الطريق بالنسبة للنيابات.

وفي إطار هذا العمل طبعا أبرمنا عقد شراكة مع بعض الأطراف الصديقة ومن ضمنها الطرف الفرنسي الذي يتعهد بتقديم، عند إنشاء كل مركز تقديم 40 ألف درهم وتزويده بـ 5000 درهم سنويا من أجل صيانة التجهيزات. وهذا لا يعني أبداً أن الطرف المغربي لا يقوم بواجبه حيث أنه يقدم أولاً التجهيزات الأساسية ويقدم كذلك المنشطين والمرشدين كما يتقدم بعدد كبير من التجهيزات.

والدليل على هذا الأمر وهو أن الميزانية التي انتهت في الشهر الماضي كانت تخصص ما يقرب من 800 ألف درهم لهذه المراكز والميزانية التي هي مطروحة الآن للنقاش خصصت 445 ألف درهم بالنسبة لسنة (98-99).

وإضافة إلى هذا أود أن أشكر السيد المستشار لكونه طرح قضية أساسية ألا وهي قضية المنشطين. ففعلاً عدد من هؤلاء المنشطين كانوا يعتبرون كأنهم في حالة فائضين، وهذا دليل إضافي على أ ليس هناك من فائضين في الواقع هناك عدد كبير من رجال التعليم ينشطون في قطاعات ومرافق تربوية أساسية ولا بد أن يبقوا في هذه القطاعات نظراً للدور البيداغوجي الذي تقوم به هذه القطاعات.

إذن نحن ننوي الاستمرار في العمل وتعميم هذه المراكز وسنسعى كذلك إضافة إلى هذا توسيع رقعة تأثيرها بإدماج عدد من المدارس في العالم القروي داخل هذه المراكز، وهنا الإعلاميات ستلعب دوراً أساسياً في هذا المضمار. شكراً السيد الرئيس

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير،

هل هناك تعقيب السيد المستشار. تفضل.

* المستشار السيد علي القضيوي الإدريسي :

السيد الوزير،

شكراً على المعلومات الإضافية التي زود بها المجلس، الهدف من وضع هذا السؤال يتوخى مسألتين : المسألة الأولى هو التعميم والحفاظ على ما هو موجود وتعميم هذه الخزانات ومراكز التوثيق بجميع المؤسسات نظراً للدور التربوي الذي تقوم به وخاصة أننا نجد بعض الدول قد سنت قانونا لإجبارية وجود هذه الخزانات بالمؤسسات التعليمية، ثانيا، والذي ألح عليه وهو تعيين معلمين مكلفين بمهام تنشيط وتسيير هذه الخزانات، يكونوا رسميين، ووضع إطار قانوني خاص بهم كموثقين وخاصة المعلمين الذين سبق أن تلقوا تداريب واكتسبوا خبرة في هذا الميدان، وأن لا يعتبروا كفائضين يسهل تنقيلهم كلما دعا الأمر.

وشكراً السيد الرئيس

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير،

* السيد وزير التربية الوطنية :

السيد الرئيس،

أود أن أطمئن السيد المستشار على إرادة الوزارة في الاستمرار على هذا النهج مؤكداً أننا لا زلنا بعيدين كل البعد عن "تعميم "هذه المراكز على كل المستويات التعليمية في بلادنا، ففي مرحلة أولى سنسعى إلى تعميمها على النيابات وسنجعل من المراكز الموجودة في النيابات أقطاب تزود المؤسسات التعليمية بما يجب في ميدان التوثيق وفي ميدان الخزانات، ولكن لا بد أن نجتهد جميعاً من أجل توفير هذه المراكز بكل المؤسسات التعليمية، أكانت على مستوى المدارس أم الإعداديات أم الثانويات، وهذا طبعا عمل طويل المدى يكلف الكثير ولنا اليقين بأن جميع ذوي النيات الحسنة سيجتهدون في هذا المضمار تحت توجيه وزارة التربية الوطنية "طبعا".

شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير،

السؤال الموالي يتعلق بحاملي الشهادات العليا في وزارة التربية الوطنية للمستشار المحترم السيد عبد الإلاه المكينسي فليتفضل.

* المستشار السيد عبد الإلاه المكينسي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

أختي المستشارة،

كما لا يخفى عليكم سيدي الوزير، فإن المرسوم المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية والصادر

سنة 1985 قد أقصى من الترقية الداخلية مجموعة من المعلمين الحاصلين على الإجازة أو على دبلوم الدراسات العليا أو حتى على الدكتوراه، حيث حدد السقف الأعلى الذي يمكن أن يصلوا إليه في السلم 10 ولم يتح لهم الوصول إلى السلم الحادي عشر أو الدرجة الممتازة.

فسيدي الوزير، هل فكرت وزارتكم بوضعية هذه الفئة من المعلمين الذين كافحوا من أجل تحسين مستواهم التعليمي ورفع جودة مردوديتهم بالزيادة في التكوين وأخذ شواهد عليا. وهل يعقل أن يعمل معلم على درجة كبرى من التكوين في أقسام صغرى وهل تفكر وزارة التربية الوطنية في إلحاقهم وهم عدد قليل بمؤسسات تليق بمستواهم كمؤسسات تكوين الأطر العليا التابعة لوزارة التربية الوطنية.

وللتذكير فقط فإن الفوج الأول من هؤلاء قد أقبل على التقاعد بعد أن قضى أكثر من 10 سنوات في السلم العاشر، فمساواة المواطنين أمام الإدارة العمومية ومساواة الموظفين أمام الوظيفة العمومية هو مبدأ دستوري تعتمد عليه كل التشريعات بل ويعتبر من المبادىء الأساسية للقانون وعلى هذا الأساس ورفعا لكل حيف يمس هذه الفئة من المعلمين نلتمس منكم السيد الوزير أن تنيروا مجلسناالموقر وأن توضحوا للرأي العام الوطني التدابير التي تنوون اتخاذها لتحقيق العدل والمساواة أمام الوظيفة العمومية ورفع الحيف عن فئة من المعلمين أبانت عن كفاءتها العلمية وجاهدت لتحسين مستواها وإحراز شواهد عليا كدليل على تكوينها وقدرتها على تطوير وضعيتها الإدارية والعلمية.

فالنظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية الصادر سنة 1985، وخاصة الفصل 21 منه ألحق ضرراً كبيراً بفئة من المعلمين لأنه لا يسمح للمعلمين الموجزين أو حاملي دبلوم الدراسات العليا أو الدكتوراه بالوصول إلى أبعد من السلم 10، علما بأن نفس هذه الشواهد تتيح لزملائهم في السلك الثاني من التعليم الأساسي والثانوي حق الترقي إلى السلم 11 أو خارج السلم.

السيد الوزير،

إن توحيد وزارة التربية الوطنية والعدالة قد جعلتا من الفصل 21 من النظام الأساسي الخاص بوزارة التربية الوطنية لسنة 85 فصلا متجاوزا، لذا هل تفكرون في إعادة النظر في هذا الفصل وتخويل هذه الفئة من المعلمين حق الترقي وفتح باب المشاركة في تغيير الإطار، أستاذ في التخطيط ، التوجيه أو المشاركة في مباراة ولوج إطار المفتشين بالسلك الأول والثاني وتمكينهم من الوصول إلى السلك الحادي عشر. وشكراً لكم سيدي الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير،

* السيد وزير التربية الوطنية :

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

لقد سبق لي تحت هذه القبة أن أجبت على مثل هذا السؤال، لست أدري هل في مجلس المستشارين أم في مجلس النواب، ولكن أغتنمها فرصة لأؤكد على أن هناك حيفاً بينا بالنسبة للمعلمين بمقتضى النص التنظيمي الذي أشار إليه السيد المستشار وأود أن أذكر بأن وزارة التربية الوطنية الآن هي في طريق تهييء نص يعيد النظر في النظام الأساسي لرجال التعليم وبعد تهييئه ستعرضه على الفرقاء الاجتماعيين والهدف من هذا النص هو القضاء على كل أنواع أو أكثر ما يمكن من أنواع الحيف الموجودة في علاقات الإدارة بالعاملين فيها.

إذن نحن على بينة من هذا الأمر ونسعى إلى تجاوزه علما بأن المعنيين بالأمر لا يتعدى عددهم 150 نسمة وأود بالمناسبة أن أذكر بأن الحصول على شهادات عليا لا يعني بالضرورة بعدم القيام بعملية التدريس في أقسام صغرى. فمن خلال سفر إلى الولايات المتحدة أتيحت لي فرصة الالتقاء مع دكتور دولة يدرس في القسم التحضيري باختيار منه، وهذا يعني ليس هناك علاقة مباشرة ما بين مستوى الدبلوم وولوج مرتبات عليا في مستوى التدريس.

فعملية التدريس هي عملية شريفة ولا تقاس بمستوى الدبلومات أو الشهادات المحصل عليها. إنما طبعا نأخذ بعين الاعتبار هذا العنصر وسنستفيد من هذه الطاقات الكامنة في الوزارة أحسن استفادة في المستقبل. شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير،

تعقيب للسيد المستشار المحترم،

* المستشار السيد عبد الإلاه المكينسي :

السيد الرئيس،

إخواني، أخواتي المستشارين

السيد الوزير،

في الواقع على أنني لا يمكنني إلا أن أنوه بتدخل السيد الوزير، وبشعوره بوضعية هؤلاء المعلمين وبحيفهم، في الواقع فإن تدخله كان تتمة وكان عربونا على وعيه بوضعية الحيف التي يعيشها هؤلاء المعلمون وعلى نيته الواضحة بأن يقوم بتغيير هذه الوضعية، وهذا لا يمكن إلا أن نهنىء عليه السيد الوزير.

في الواقع إنني متفق على أن التعليم في الأقسام الصغرى أو الأقسام الدنيا، التحضيري مثلا، لا يمس بكرامة المعلم، إلا أن الذي يمس بكرامته هو أن يبقى في إطاره دون أن ينتقل أو دون أن تكون له

الفرصة لكي ينتقل ولكي يطور وضعيته المادية والاجتماعية لأن هذا المعلم في نظري يجب أن تعطى له إمكانيات وأن تعطى له وضعية أحسن لأنه قام بمجهود ونحن نعرف على أن العالم اليوم سواء مع الإدارة أو في التعليم هناك فرص تفتح للموظفين والأساتذة لكي يقوموا بإعادة تكوين أنفسهم، لأن التطور التكنولوجي والتطور العلمي أصبح يجعلنا ملزمين بأن نطور وضعيتنا العلمية كل أربع أو خمس سنوات، هؤلاء المعلمون قاموا بمبادرة بأنفسهم بتطوير مستواهم التعليمي لذا فإنني مرة أخرى أشكر السيد الوزير على وعيه وأتمنى منه أن يأخذ هذا الملف كأنه ملف أولي، وخصوصا على أن، كما يقول السيد الوزير، على أن أعدادهم قليلة وعلى أن ميزانية الدولة لن تمس كثيراً وشكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار،

آخر سؤال في هذا القطاع يتعلق بوضعية التعليم بالوسط القروي للمستشار المحترم السيد حسن الصغير فليتفضل.

* المستشار السيد حسن الصغير :

... القروية وبالمناطق الجنوبية، بحيث انخفضت وثيرة التمدرس بشكل كبير في جميع الأسلاك التعليمية بهذه المناطق وتوالت انقطاعات التلميذات رغم المجهودات التي اتخذت على تشجيع المتمدرسين من التلميذات وتوازي القطاعات بصفة نهائية وبشكل مستمر في جميع المستويات وذلك لأسباب متعددة نذكر من بينها :

أولا، قلة المؤسسات الإعدادية والثانوية بهذه المناطق،

ثانيا، بعد المسافة التي تتعدى أحيانا 60 كلم بين المؤسسات الإعدادية ومقرات إقامة المتمدرسين،

ثالثا، تقليص الأقسام الداخلية بالإعداديات القديمة وعدم برمجة أقسام داخلية جديدة بالإعداديات المحدثة.

تطبيق خريطة مدرسية غير متوازنة بهذه المناطق،

اتباع سياسة تمركز المؤسسات الإعدادية والثانوية بالمراكز الحضرية،

انخفاض ملحوظ في عدد المنح للتلاميذ المعوزين.

ونظراً لما تشكله هذه الأسباب المذكورة من خطورة على المستقبل التربوي والتعليمي للأجيال الصاعدة بالوسط القروي واعتباراً لانعكاساتها السلبية إذ ظلت قائمة على مجهودات الوزارة في مجال التربية والتعليم وبشكل عام.

لذا أود أن أطرح تساؤلات للسيد الوزير حول هذا الموضوع،

أولا : ما هي الإجراءات التي تنوي الوزارة القيام بها لمواجهة هذه الوضعية علماً بأننا مقبلون على الدخول المدرسي؟

ثانيا : ألا يمكن لوزارتكم للتخفيف فقط، للتخفيف من هذه الوضعية أن تتخذ بعض الحجرات الابتدائية كملحقات بالإعدادية وبعض الفصول للتعليم الثانوي كملحقات بالإعداديات البعيدة عن المؤسسات الثانوية، بصفة مؤقتة إلى حين معالجة المشكل بصفة نهائية؟ ثم هل لا زالت وزارة التربية الوطنية تتبنى الاستراتيجية القائمة على بناء إعدادية في كل جماعة وبناء ثانوية في كل قيادة، كما تم التصريح بذلك من قبل أم غيرتها باستراتيجية بديلة أخرى؟ شكراً السيد الوزير، شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً،

الكلمة للسيد الوزير المحترم،

* السيد وزير التربية الوطنية :

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

في أول وهلة لا بد أن أقول بأن مضمون وتحليل السيد المستشار مطابقا تمام التطابق مع الواقع. ولا بد أن نصحح في نفس الوقت بعض المعطيات فإذا كان من المحقق أن هناك انخفاضا في التسجيلات وإذا هناك تسرب ملحوظ في السنوات الأخيرة لابد أن نؤكد على أن هذه الظاهرة أخذت تتقلص ابتداء من السنة الماضية، ونأمل من الله أن لا تستمر بالنسبة لهذه السنة بل بالعكس سنسعى إلى تقوية التسجيلات وسنسعى إلى الاحتفاظ بالتلاميذ في المؤسسات التعليمية إلى غاية على الأقل نهاية التعليم الأساسي.

طبعا لا بد في نفس الوقت أن نثير الانتباه إلى أن عدد الإعداديات في الأرياف لا زالت أعدادا قليلة جدا فمجموع الإعداديات بالنسبة لـ 1200 جماعة قروية الموجودة في بلادنا لا يتعدى 241 إعدادية. وأن الثانويات فلا يتعدى عددها في الأرياف 52 ثانوية وهذا يعني أننا بعيدون كل البعد على ما أثاره السيد المستشار عندما قال بأن الوزارة كانت تنوي إنشاء إعدادية بكل جماعة قروية وثانوية بالنسبة لكل دائرة من الدوائر الإدارية.

هذا يعني أن هناك حاجيات كثيرة والإمكانات هزيلة وما يزيد في الطين بلة هو أن الوزارة اتخذت قراراً في السنوات الأخيرة ألغت عقدة كانت تجمع بينها وبين البنك الدولي، تلك العقدة التي كان من خلالها سيشيد ما يربو عن 250 إعدادية، والآن لنا عجز سنجتهد من أجل استدراكه ولكن الأمر واقع، لنا تأخر كبير في هذا المضمار، وهذا ما يفسر الانقطاعات التي تحصل عندما يصل التلميذ أو التلميذة إلى مستوى الإعداديات. وهذا كذلك عنصر من العناصر التي تساعد على نزوح سكان الأرياف إلى المدن حيث أن عددا كبيراً من الأسر تسعى إلى استمرار أبنائها في المدرسة وتنتقل معه أو معهن إلى المدينة حتى تضمن التواجد.

هناك فكرة تقول باستعمال كل الطاقات الإيوائية المتواجدة في الداخليات بالمدن والتي لم تستعمل حق استعمالها. هذا صحيح ولكن في المدى المتوسط فقط. ففي المستقبل من دون شك أن كل الطاقة الاستيعابية المتوفرة على مستوى المدارس وعلى مستوى الداخليات ستنفذ وعلينا أن نعبىء أنفسنا من أجل القيام بالواجب.

في هذا المضمار أود السيدات والسادة المستشارين أن أطلعكم أن الوزارة تسعى إلى وضع مخطط ثلاثي يرمي إلى استدراك هذا العجز فمثلا في ظرف ثلاث سنوات يجب أن نشيد 120 إعدادية وهذا ما سنسعى إليه مع كل ما سيكلف ذلك من عبء مالي وبشري وغيره، وأملنا هو أن تتكافل كل الجهود وأن تتعبأ كل الجهود بما فيها جهود المنتخبين وأنتم على رأسهم من أجل تحقيق ذلك شكرا السيد الرئيس.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير،

هل هناك تعقيب ؟ شكراً.

نمر الآن إلى القطاع الصيد البحري سؤال يتعلق بندرة الأسماك وسمك السردين بالخصوص تقدم به المستشار السيد محمد العربي بوراس، فليتفضل لبسط سؤاله.

✱ المستشار السيد محمد العربي بوراس :

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين،

يشرفنا أن نتقدم بهذا السؤال المتعلق بقضية ندرة الأسماك ومنها على الخصوص سمك السردين والذي سبق للحكومة الموقرة أن اتخذت في شأنه قرارات وقائية أظهرت الأيام بأنها لم تنفذ.

السيد الوزير المحترم :

إننا كنا دائما من دعاة حماية الثروة السمكية من كل أنواع الإستنزاف والإبادة والتدمير، وكنا دائما نلح على ضرورة عقلنة السير وتدبيره بما فيه مصلحة بلادنا ومواطنينا وكنا دائما ولازلنا ضد إعطاء مصايدنا للأساطيل الأجنبية نظرا لما كنا نتوقعه من أضرار خطيرة على مخزوننا السمكي.

لذا السيد الوزير المحترم، ماهي الأسباب الحقيقية لاختفاء سمك السردين من الأسواق المغربية ؟ وثانيا لماذا لم تنفذ القرارات التي صفق لها وباركها المهنيون والمتعلقة بمنع صيد السردين مابين بوجدور والداخلة ؟ وعليه نلتمس الإجابة على سؤالنا لتطمين الرأي العام البحري والرأي العام الوطني وأن نجد في جوابكم ما يضمن حقوقنا وحراتنا في المحيط المتوسط وشكرا.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير المحترم،

✱ السيد التهامي الخياري الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالصيد البحري :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أولا أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال الذي يطرح من جهة إشكالية عامة وهي إشكالية الحفاظ على الثروة السمكية المغربية بكل أنواعها، ويظهر لي وبدون شك أن السيد المستشار المحترم يلاحظ أنه مع الأسف خلال الأشهر الأخيرة، منذ تنصيب الحكومة الجديدة، عمليا في هذا الميدان كانت القرارات أساسا قرارات منع، وأظن بأن قرارات المنع هذه لا يأخذ أيا كان وهو مطمئن، لأن في الأخير من السهل على الإنسان أن يمنع وبصفة نهائية الصيد وسيرتاح، ولكن يظهر لي .. وهذا هو الحل السهل.

قلت كانت قرارات أساسا بالمنع لأنه مازال لم يتوفر لنا مع الأسف كل المعطيات ومازال لم يتوفر لنا الوقت الكافي إلى حد الآن لتصور سياسة متكاملة في ميدان الصيد البحري، والسيد المستشار على علم بأنه نحن بصدد تهيئ قانون للصيد الذي سيقدم أمام الحكومة ومن بعد أمام البرلمان المغربي من أجل دراسته والمصادقة عليه، والسيد المستشار على علم كذلك بأنه فضلنا أنه قبل ما يتهيأ هذا القانون أن يقع نقاش وحوار وأخذ رأي المهنيين حتى يكون حقيقة قانون متكامل وعصري ولا يكون مبنيا فقط على مسألة المنع بل لأن يكون مبنيا على أسس لتصور الإمكانيات.

والسيد المستشار المحترم كذلك يعرف بأنه مع الأسف مازالت لم تتوفر لدينا الوسائل الضرورية من الناحية العلمية لتتبع تطور الأنواع المختلفة للصيد.

لهذا قلت نحن في هذه المرحلة الأولى أخذنا بعض التدابير الاحتياطية وسندخل في مرحلة ثانية في تطبيق سياسة متكاملة، طبعا كان هناك قرار فيما يخص مخزون السردين الذي الأن فيما يخص قراره فهو موجود وسيصدر خلال الأيام المقبلة. تأخرنا فيه لأسباب تنظيمية محضة لا علاقة لها بتسيير قطاع السردين.

قلت نحن بصدد إصدار هذا القرار وبالخصوص أنه المعطيات الأولية اللي عندنا، مع الأسف تؤكد التخوفات التي كانت عندنا هذه بعض الشهور، المعطيات الأولى التي لنا فيما يخص «الطوكسي» مع الأسف تؤكد ما وصلنا إليه من نتائج خلال سنة 1997 ولو أنه بصفة عامة كذلك، فيما يخص الإنتاج السمكي بصفة عامة باستثناء

الرخويات هناك خلال الست شهور الأولى تطور جد إجابي بحيث أن كمية السردين المصطادة ارتفعت خلال هذه الفترة ما بين 30% إلى 35% مقارنة مع الست شهور الأولى من سنة 1997. طبعا هناك نقصان في بعض المناطق وهناك تطور ببعض المناطق، بما فيها منطقة آسفي ومنطقة الصويرة التي مع حسن الحظ خلال الأيام الأخيرة ظهر فيها السردين بمستوى لم نعتده منذ مدة. شكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

نختم حصتنا....هناك تعقيب ؟ تفضل سيدي،

* المستشار السيد محمد العربي بوراس :

نشكر السيد الوزير على هذه الايضاحات ومما لا شك فيه أننا ننوه بالسيد الوزير على المجهودات التي يقوم بها وبالخصوص في هذه القضية وهي ندرة السردين.

إلا أنه لنا بعض الملاحظات التي نرجوكم ونرجو الحكومة الموقرة أن أخذها بعين الإعتبار. وكما يعرف الجميع هذه المادة التي نتكلم عنها اليوم لم تكن تختفي من ديارنا، نلاحظ اليوم وبكل أسف أن المادة الأولية المستهلكة من طرف ذوو الدخل الضعيف أو المحدود تقلصت بصفة ملحوظة كما أشارالسيد الوزير وبالخصوص عن بعض المناطق وخاصة منها المناطق الشمالية.

مع كامل الأسف إن هذه المادة الشعبية وصل ثمنها بمنطقة الشمال إلى 30 درهما للكيلوغرام وتحديدا في مدينتي طنجة وتطوان وعليه رد الاعتبار إلى هذه المادة التي كانت دائما مرتبطة بالمادة المغربية شيء أساسي وعلينا جميعا أن نتحمل هذه المسؤولية.

ولهذا، باتصالنا مع المهنيين والمختصين في هذا النوع من الصيادين، يؤكدون دائما على أن التقليص مصدره دائما أو سببه الرئيسي هو الضغط المتزايد والاستنزاف المتواصل لهذا النوع من السمك الذي كان ويالأسف يشتهر به المغرب على الصعيد العالمي. كما نطلب من السيد الوزير، وقد ألح عليه سيادته، على أنه من الضروري تقوية أو خلق مراكز الأبحاث العلمية حتى نعرف ماهو المنتوج الذي يتواجد بشواطئنا. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير،

* السيد التهامي الخياري الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالصيد البحري :

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة السيد المستشار طرح إشكالية وقال أن السردين ب30 درهم في طنجة وتطوان، فقد كان بدرهمين منذ يومين أو ثلاثة أيام في أسفي وفي الصويرة، فهناك إشكالية كبيرة للتسويق، وهذا هو المشكل فقد ارتفع القدر على الأقل الذي يمر على الشبكة الرسمية ب30 إلى 35% مع الأسف لم يكن التأثير فيما يخص الأثمنة بالنسبة للمستهلك وأقولها بصراحة لأنه من خلال السنوات الأخيرة مع الأسف لم يكن هناك اهتمام بقضية التسويق. فالإدارة كانت مهمتها أساسا بتسويق الجملة ولم تكن الوسائل لتتبع التسويق بالتقسيط، وهذا من الأشياء التي طرحناها ونفكر في الوسائل والأساليب وقد سبق لي أن تكلمت على هذا الجانب حتى نضمن حقيقة للمواطن للحصول على السمك، وليس السردين فقط، بل السردين والأنواع الأخرى، لأن هناك أنواع أخرى من السمك وموجودة ويجب أن يأكلها المواطنون كذلك.

قلت أن هذا إشكال مطروح ونحن منكبين لحله رغم أنه ليس سهلا، لأن فيما يخص قضية النقل والتنقل للسمك يجب أن توفر له ظروف جيدة والتي لا تؤثر على الصحة العامة للمواطنين، ولكن حقيقة 30 درهم في جهة ودرهمين في جهة أخرى، وقد اتصل بي اليوم السبت المهنيين لأنهم لم يجدوا من يشتري منهم السردين بمدينة آسفي وفي الصويرة. وكانوا يحتجون منذ بضعة أسابيع بحيث لم يكن المنتوج متوفر نهائيا .

على كل حال هذه إشكالية مطروحة أمامنا وسنحاول التغلب عليها خلال الأشهر والسنوات وليس خلال أيام، خلال الأشهر والسنوات المقبلة وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

نختم حصتنا حضرات السادة والسيدات بسؤال يتعلق بالمقاييس المعتمدة في بناء قرى الصيادين للمستشارين المحترمين السيدين أبريكا الزروالي والطيب الموساوي فليتفضل أحد المستشارين.

* المستشار السيد أبريكا الزروالي :

سيدي الرئيس،

السادة المستشارين،

سبق وأن استفاد المغرب من مساعدات يابنية لبناء وتجهيز قرى لصغار الصيادين خصوصا الذين يصطادون في المناطق النائية عن كبريات المدن حيث التجمعات السكنية والمراكز السكنية المتوفرة على المواد الغذائية والمحروقات والأدوات التي تستعمل للصيد.

ويبدو أن الوزارة شرعت في بناء قرى دون أن تعرف الجهات المعنية نصيبها من هذه القرى ولا حتى المقاييس التي اعتمدتها الوزارة في إعطاء الأسبقية لجهة دون أخرى، الأمر الذي يدفعنا إلى

التساؤل عن هذه المقاييس وعن عدم الشروع في بناء هذه القرى في شكل متزامن وفي دفعة واحدة. ومن جهة أخرى خصص الإتحاد الأوربي مبالغ مالية هامة كتعويض لما قد يلحق القطاع البحري من أضرار بسبب اتفاقية الصيد البحري المبرمة بين الإتحاد الأوربي وبلادنا ومعلوم أن نصيب من هذه الإعتمادات تم رصدها لمساعدة أرباب البواخر من أجل تجديد وتنظيف وإصلاح البواخر وتطوير آليات الصيد بها، وماإلى ذلك طبعا.

وفي هذا الصدد نتساءل إسوة بجميع الصيادين عن المساعدات المرصودة لذلك وفي هذا الصدد أيضا نتساءل عن وجوه صرف تلك المبالغ وهذا في حالة صرفها ؟ وفي حالة عدم صرفها فإننا نتساءل عن دواعي وأسباب هذا التأخير الذي حرم العاملين في هذا القطاع من إمكانيات جديدة لتجديد وإصلاح بواخر الصيد ومده بما يخدم القطاع وينميه في ظروف ملائمة علما أن هذه المبالغ تم تسليمها إلى الوزارة المعنية دفعة واحدة وفي ظروف مضت عليها سنتين أو أكثر؟.

وأخيرا هناك تحقيق أو دراسة قامت بها وزارة البيئة وصورت المياه المغربية كأنها مياه ملوثة في جميع جهاتها باستثناء 15% منها التي تعتبر مياه جيدة. وهذا التلوث من طبيعة الحال حسب هذه الوزارة ينعكس على السمك الذي يعيش في مياه حسب زعمها ملوثة، وهذا له انعكاس على جودة السمك وبالتالي على أثمان تصديره، فماهو موقف وزارة الصيد البحري من هذا التحقيق الخاطيء والغير معقول، لأن المياه المغربية نظيفة في أعاليها وفي سواحلها ولا يمكن أن نطبق عليها هذه العبارة. وكان جدير بالوزارة أن تتصل بالوزارات بطريقة مكتومة إذا حقيقة كان هناك تلوث من هذا الشكل وليس عليها أن تبدي هذا الرأي علانية لأنه يؤثر على الثروة السمكية من جهة ويؤثر على السياحة في بلادنا من جهة أخرى، فنطلب تحقيقا في هذا الموضوع. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار

الكلمة للسيد الوزير المحترم،

* السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالصيد البحري :

شكراً السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

أولاً، أشكر السيدان المستشاران على تقديمهم لهذا السؤال المهم ولو أنه في الواقع ثلاثة أسئلة وبدون شك ستكون مناسبة خلال نقاش القانون المالي لنتعمق فيها بداخل اللجنة.

ويظهر لي أن السؤال الأول هو ما هي المقاييس التي تستعمل لتحديد أماكن قرى الصيد البحري التي ينتفع منها أساسا الصيادين التقليديين وإلى حد كبير صيادين الساحل أو صيادي الصيد الساحلي.

في الواقع الآن هناك مسح للشواطىء المغربية وهناك 133 نقطة التي حددت على الشاطىء المغربي، والتي فيها من الناحية الطبيعية شيء من النشاط وفيها إمكانية لإنجاز هذه القرى. طبعاً ليس لنا الإمكانيات لنقوم بإنشاء

* المستشار السيد أبركا الزروالي :

شكراً السيد الرئيس،

أنا لم يبق لي إلا أن أشكر السيد الوزير على هذه المعلومات الإضافية والمفصلة ونعرف مكانة السيد الوزير واهتمامه بهذا القطاع، الذي هو حديث العهد طبعا به، إنما أريد أن أقول للسيد الوزير أن حصة المناطق الجنوبية اعتباراً من سوس لم تتوفر بعد على أبسط شيء وأوجه عناية السيد الوزير إلى هذه المنطقة الشاسعة القليلة المناطق الآهلة بالسكان والتي يصطاد فيها الصيادون في شواطىء خالية وهناك مسافات كبيرة فيما بينهم ولم يتوفروا على وسائل تضمن لهم العمل.

كما أن تلك المنطقة تؤوي العديد من اليد العاملة ربما في المصلحة أن نخلق لهم مأوى ليعيشون فيها وليقينا من شر عملهم ومطالبتهم هنا بالعمل. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم،

حضرات السيدات والسادة.

انتهت حصة الأسئلة الشفهية لهذا اليوم. شكراً لكم ورفعت الجلسة